

## التحولات الاجتماعية والثقافية وتغير أنماط الاستهلاك لدى المرأة البحرينية دراسة اجتماعية ميدانية

موزة عيسى سلمان الدوي\*

### ملخص

يتمثل موضوع الدراسة الراهنة في معرفة مدى تأثير التحولات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع البحريني في تغير أنماط الاستهلاك لدى المرأة البحرينية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة من النساء يمثلن مختلف الفئات الاجتماعية. وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي، وذلك لوصف وتشخيص تلك التحولات من جانب، وانعكاس ذلك على منظومة القيم الاجتماعية، وما أفرزته من تحولات في التوجهات الاستهلاكية من جانب آخر. بل ووصف وتشخيص أنماط الاستهلاك الأكثر انتشاراً بين النساء البحرينيات، وتم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية غير الاحتمالية، وذلك عن طريق العينة المقصودة أو الغرضية على اعتبار أن تلك العينة تفي بغرض البحث. حيث وقع الاختيار على (20) امرأة بحرينية يمثلن مستويات اجتماعية وثقافية وعمرية متباينة. واستخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات الميدانية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

1- مجالات إنفاق أو صرف الدخل بالنسبة للمواطن، فقد جاءت على النحو التالي: الهاتف والجوال والانترنت، شراء مستلزمات الأبناء والزوجة، أجور الخدم والعمال، التسوق، الإنفاق على المظاهر بشكل عام، الإنفاق على التعليم وشراء أغراض المدارس، صيانة المنزل وشراء أثاث جديد، إقامة الولائم، شراء سيارة جديدة، المجاملات والزيارات العائلية، المأكل ومستلزمات المعيشة، شراء الملابس، العلاج، المجوهرات، متطلبات الزواج، العطور، لوازم السيارات وصيانتها، الكهرباء والمياه.

2- أن قضية الاستهلاك تمثل قضية مجتمعية متشابكة وذات أبعاد وجوانب كثيرة، كما أنها أضحت تشكل خطراً ليس فقط على مستوى الفرد والأسرة، ولكن أيضاً على مستوى الاقتصاد القومي. ومن جانب آخر، فهي ليست قضية اقتصادية فحسب، ولكنها فضلاً عن ذلك تمثل قضية اجتماعية ثقافية. ومن ثم فإن مواجهتها والحد من خطورتها يتطلب تضافر جهود متعددة للأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية.

**الكلمات الدالة:** أنماط الاستهلاك، التحولات الاجتماعية، التحولات الثقافية.

### المقدمة

الكوني عبر الطرق والقنوات المختلفة للعولمة التي تتمثل في ثورة المعلومات والاتصالات والتطورات المتنامية في مجال التقنيات والاكتشافات العلمية الضخمة في مجالات المعرفة المختلفة.

ومن ثم، فالعالم المعاصر الآن تسوده ميول حادة نحو الاستهلاك، تلك الميول خلقتها أوضاع وتطورات متتالية في مجالات متنوعة تتمثل في الإنتاج والتوزيع والاحتكار والاتصال والإعلام. والأمر اللافت للنظر أن النزعة الاستهلاكية لم تعد قاصرة على البلدان الصناعية المتقدمة، بل أضحت تمثل ظاهرة

لا شك في أن الثقافة الاستهلاكية ذات جذور تاريخية، لكنها اتخذت أشكالاً واضحة المعالم وبالغة التأثير على حركة التطور التاريخي في مرحلتها الصناعية الحديث، ومجتمعات ما بعد التحديث الراهن، والتي تتم صياغتها الآن على الصعيد

\* أستاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة البحرين.  
تاريخ استلام البحث 2017/8/22 وتاريخ قبوله 2018/1/14.

ومن جانب آخر، فإن معظم البحوث العلمية الجادة التي تناولت نشوء وتطور الثقافة الاستهلاكية وتحولها إلى ثقافة عالمية سائدة في المرحلة الراهنة، والتي تمارس هيمنتها على كافة الأصعدة تكاد تلك البحوث تُجمع على أن ولادة تلك الثقافة تعود بالدرجة الأولى إلى بروز المجتمعات الصناعية الحديثة ومجتمعات ما بعد الصناعة المعاصرة. ودلالة ذلك أن المجتمعات ما قبل الصناعة قد حافظت بأشكال مختلفة على ثقافتها التقليدية المتوارثة منذ عصور عدة متعاقبة، وكانت الأعمال الفنية والجمالية والفكرية المتميزة تلقى القبول الشديد لدى النخب المثقفة في معظم بلدان العالم.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن مرحلة ما بعد التحديث الراهنة تكمل ما بدأته المرحلة الصناعية السابقة من تدمير للثقافات المحلية والقومية وتحققها قسراً بها. وهي تستخدم لذلك الإنتاج الوفير للسلع الثقافية المعدة للاستهلاك، والإعلان ذات التقنيات العالية الذي يروج لها، والدعوة إلى التحرر الذاتي، وإشباع الرغبات الجسدية، والتشبه بالخارج الثقافي وسلعه الراجحة وغرس أسلوب عالمي للثقافة الاستهلاكية الكونية لمرحلة ما بعد التحديث الصناعي، والتي تتميز بثقافة عالمية واحدة لتاريخ كوني واحد (ستون، 1991).

والواقع أن موضوع الثقافة الاستهلاكية في مرحلتها الكونية غنى جدا، ويكاد يؤثر في مختلف جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والإعلامية والفنية المعاصرة. ومع انهيار ما يسمى بالمنظومة الاشتراكية وتعاطم نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، فإن تعاطم نفوذ الثقافة الاستهلاكية وسيادتها على الثقافات الأخرى في العالم قد أصبح واضح المعالم ولا يحتاج إلى تقديم أدلة أو براهين.

ومن ثم تتعرض الثقافات المحلية والقومية لهجوم شرس بهدف إفراغها من مضمونها الإنساني، وتوجيهها نحو الثقافة الاستهلاكية العالمية لمرحلة ما بعد التحديث كي تتحول إلى رافد تابع لها. كما أن ثمة تراجعاً واضحاً الآن للثقافات الاستهلاكية التي سيطرت على التاريخ الثقافي العالمي طوال مئات السنين. ويلاحظ اليوم أن الثقافة السائدة هي الثقافة التي تنتجها وتشرها المؤسسات الثقافية الاحتكارية العملاقة (Sklair, 1999).

وعلى صعيد آخر، فإن الثقافة الاستهلاكية قد سعت منذ

عامة ومنتشرة بشكل واضح على صعيد البلدان النامية والفقيرة. الأمر الذي أصبح معه "السلوك الاستهلاكي" يمثل موضوعاً للبحوث العلمية في العديد من المجالات يأتي في مقدمتها علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع.

وعلى الرغم من اختلاف وتباين المرجعيات والتوجهات الفكرية والأبيولوجية والنظرية ومجالات التركيز المختلفة التي تتفق وطبيعة هذه التخصصات المتباينة، إلا أن ثمة اتفاقاً بين الباحثين في تلك التخصصات على أن السلوك الاستهلاكي Consumption Behavior لم يعد سلوكاً فردياً بحتاً يخص شخصاً مستقلاً، بل باعتباره سلوكاً يسهم في تشكيله قوى وعوامل متعددة تمارس تأثيرات متنوعة على الفرد المستهلك. ولا شك في أن هذه القوى وتلك العوامل تتراوح من المستوى المحلى المحدود إلى المستوى العالمي الواسع، مع الوضع في الاعتبار الاختلاف والتباين في طبيعة وحجم التأثيرات من جانب، والخصوصيات الثقافية التي تميز المجتمعات من جانب آخر (زايد، أبو العينين، 1995).

وتتفق معظم التحليلات التي تتناول قضية الثقافة الاستهلاكية على أن تلك الثقافة قد تم الترويج والدعاية لها كثيراً تحت دعوى حق الجماهير في الحصول على الثقافة المبسطة. ولقد قدمت الثقافة الاستهلاكية بهدف إقناع الطبقات الشعبية، لكنها على الصعيد الواقعي لم تكن سوى تحويل الثقافة إلى سلعة للاستهلاك الجماهيري، ومن ثم لم يكن بإمكان هذه العملية أن تأخذ مداها الشمولي والكوني، إلا في إطار نهضة صناعية حديثة مهدت الطريق لمجتمعات ما بعد التحديث الراهنة، فالثقافة الاستهلاكية هي بالدرجة الأولى ثقافة صناعية، أو أنها صناعة ثقافية معدة للاستهلاك الجماهيري.

وانطلاقاً من ذلك، فإن بعض المحللين يركزون على إبراز موقع الثقافة الاستهلاكية ودورها في تقسيم المجتمعات الحديثة والمعاصرة إلى مجتمعات منتجة لتلك الثقافة، وأخرى مستهلكة لها. وهذا يعنى أن المجتمعات التي لم تصل بعد إلى مستوى ودرجة التحديث الصناعي الشامل تظل عاجزة عن إنتاج ثقافة شمولية ذات تأثير كوني، فضلاً عن عجزها عن حماية نفسها من تأثير الثقافة الاستهلاكية العالمية التي تنتجها شركات ومؤسسات ضخمة قادرة على اختراق الحدود الوطنية والقومية، أي الشركات عابرة القارات أو متعددة الجنسيات (ضاهر، 1991).

تعميم ثقافة الاستهلاك. فثمة كتابات وتحليلات غربية كثيرة تتحدث عن أن قوى السوق تحل محل الحكومات فتتغير موازين القوة فيما بينها لصالح السوق، وأن ثقافة العولمة تفرز من الجوانب المظلمة والبشعة للرأسمالية (Amin,1995).

ومن ثم يمكن القول: إن ما تنتجه تلك الدول الرأسمالية من ثقافة استهلاكية صار منتشرًا على نطاق واسع، ليس فقط على صعيد المجتمعات الحضرية، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات البدوية الريفية في البلدان العربية بعامة، والمجتمعات الخليجية بخاصة. وهذه الثقافة الاستهلاكية نتاج شركات رأسمالية عملاقة ذات رساميل ضخمة، وقدرة هائلة على إنتاج سلع ثقافية استهلاكية، وعلى اختراق جميع الحواجز العرقية واللغوية والقومية والجغرافية والطبقية، وهي تقدم نفسها على أساس أنها الثقافة الوحيدة القادرة على إشباع الاحتياجات الثقافية للجماهير (ضاهر، 1992).

ولقد كان لتلك السياسات الإنتاجية والاستهلاكية أثرها البالغ ليس فقط على المستوى الاقتصادي في البلدان المستوردة، ولكن أيضاً على المستوى الاجتماعي والنفسي بها. فهذه السياسات تسعى إلى تحويل هذه البلدان إلى أسواق استهلاكية وليس إلى مصادر للإنتاج، كما تسعى في الوقت ذاته إلى السيطرة على طابع هذه الأسواق بهدف إلغاء خصائصها المحلية وتوجهاتها وتحديد رغباتها وفق إنتاج المركز الرأسمالي (نائر، 1992).

ومن جانب آخر، فإنه ينبغي أن نضع في الاعتبار أن منطقة الخليج العربي ترتبط بمراكز الإنتاج الرأسمالية العالمية ارتباطاً وثيقاً، خاصة على المستوى الاقتصادي. وفي هذه العلاقة يتحدد وضع المنطقة بوصفها مصدراً لأهم مقومات الطاقة في العصر الحديث وهو النفط من ناحية، وبوصفها سوقاً رائجاً لتصريف المنتجات المصنعة في تلك المراكز الإنتاجية الرأسمالية من ناحية أخرى. ولا شك في أن هذه العلاقة تمثل بعداً ينبغي أن يوضع في الاعتبار ليس فقط عند دراسة السلوك الاستهلاكي، ولكن أيضاً عند دراسة العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية (أبولعنين، 1991).

ومن ثم فإن التحولات السريعة في مجتمعات الخليج والتي لعب اكتشاف النفط واستخدام عوائده الدور الأكبر في إحداثها، قد نتج عنها معدلات الدخول القومية والفردية، ومن ثم تعاظمت معدلات الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، حيث أشار أحد

أكثر من قرن ونصف وحتى الآن إلى تدمير الثقافات الوطنية والقومية وجعلها تابعة لها. وقد تم ذلك في إطار منظومة من أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية التي عايشتها البلدان النامية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن. وقد استطاعت تلك الثقافة تجاوز الحواجز اللغوية والقومية واستحوذت على اهتمام جماهير شعبية عالمية، وعملت على إغراق الأسواق المحلية والقومية والعالمية بالسلع الثقافية الاستهلاكية الملائمة والتي تجذب اهتمام الناس في جميع البلدان. لذلك شهدت البنى الاجتماعية والثقافية تغيرات واضحة على مستوى الإدراك والسلوك الفعلي، حيث تغيرت الاتجاهات واهترت قناعات الناس بإمكانية الحفاظ على ثقافتهم الوطنية والقومية في ظل نظام إعلامي وثقافي وإعلاني عالمي تمت صياغته بدقة عبر شركات إنتاج ثقافي ذات قدرات مالية وتقنية هائلة، لدرجة أنه أصبح من الصعوبة الآن التمييز بين خصوصية الأعمال الفنية المحلية وعالمية الثقافة الاستهلاكية الكونية. وتم توظيف الثقافات المحلية كسلع استهلاكية ترتدى طابع المهرجانات أو الكرنفالات أو الأغاني التراثية (ضاهر، مصدر سابق، 1991)

باختصار شديد، يمكن القول إن التطورات والسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي تحدثت أو تُحدث في المواقع المؤثرة من العالم وبخاصة في مراكز الرأسمالية الغربية والتي تنتج الثقافة والبضائع الاستهلاكية، وتدفع بها إلى كل ما يمكن أن تصل إليه من أسواق في مختلف بقاع العالم، تهدف تلك السياسات إلى تدعيم النزعة الاستهلاكية العالمية والتي أصبحت تتحكم في ترميز الأدواق والرغبات الاستهلاكية.

ومن جانب آخر، تسود في ظل العولمة الجشعة أخلاقية السوق والقيم المادية على كل ما عداها من الشؤون الإنسانية في بلدان المركز كما في بلدان الهامش. ومن مظاهر ذلك أن التكنولوجيا الحديثة تخضع الإنسان لقوى السوق العمياء وتوظفه في خدمتها، وتتمركز الثروة في أيدي قليلة فتتعمق الفجوات بين الأغنياء والفقراء ليس فقط بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ولكن أيضاً داخل كل دولة. وتعاني البلدان الضعيفة بشكل خاص ومنها البلدان العربية بالتهديد بطمس الخصوصيات الثقافية والهويات القومية، والتدهور في الأحوال البيئية، فضلاً عن

المعقولة والمبررة لسلع وخدمات أساسية إلى أخرى كمالية، ثم ترفيحية، ثم ظهورية تفاخرية بكميات وأكلاف مفرقة في النطرف" (صايغ، 1986).

وتؤكد العديد من التحليلات والدراسات على أن ثمة مجموعة من العوامل المؤثرة في نمط الاستهلاك المتزايد في المجتمعات الخليجية، فبالإضافة إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي، يأتي عامل المحاكاة والتقليد الاجتماعي والذي لا يأخذ فقط بعداً داخلياً (محلياً)، بل بعداً خارجياً. وأنه نتيجة للوفرة النفطية وانفتاح هذه المجتمعات (عبر وسائل الاتصال والسياحة) أصبح هناك تقليد لنمط الحياة الغربية الجديدة الذي تتبعه الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالية والذي تسعى إليه بشكل مستمر الفئات الاجتماعية الأخرى. وإن كان ثمة صعوبة في الاستدلال الكمي والإحصائي على تغير القيم المجتمعية تجاه السلوك الاستهلاكي، إلا أنه نتيجة للتغير السريع في المستوى الداخلي لهذه المجتمعات نجد أن هناك فروقاً ملحوظة في السلوكيات أو القيم الاستهلاكية بين الأجيال. فبينما كان هناك ميل واضح للجيل السابق للحفاظ على مقتنياته، أصبح هناك ميل بين جيل الأبناء والأطفال للتغيير والحصول على الجديد (الرحماني، 1990).

ومن جانب آخر، فقد أدى اكتشاف النفط إلى تحول نمط المجتمع البحريني من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، ومن ثم ارتفعت معدلات التحضر ونمت المدن وتطورت من حيث البناء والتنظيم والتخطيط العمراني، وهو الأمر الذي صاحبه تغيرات واضحة في اتجاهات وأنماط السلوك الاجتماعي، وبخاصة التوجه نحو الكماليات والسلع الاستهلاكية.

ولقد لعب التعليم دوراً محورياً في زيادة التوجهات الاستهلاكية لدى أبناء المجتمع البحريني بعامه والمرأة البحرينية بخاصة، حيث أدى التعليم إلى الانفتاح على القيم والعادات الغربية من جانب، وزيادة الاتصال الثقافي والحضاري من جانب آخر. هذا فضلاً عن تأثيره في تعديل وتغيير منظومة القيم الاجتماعية نتيجة للاتصال المباشر بين النساء البحرينيات والنساء من ثقافات أخرى، الأمر الذي انعكس على تغير الاتجاهات وأنماط السلوك.

كما لعبت وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية من خلال القنوات الفضائية والبلث المباشر دوراً أساسياً في تغيير

الباحثين إلى أن ظهور النفط قد صاحبه تسارع أعداد كبيرة من المواطنين في هذه المنطقة على الإسراف في استهلاك الكثير من الكماليات. وأن المجتمع النفطي الخليجي تقتحم هياكله التقليدية عناصر جديدة وأفكار مستحدثة تتمثل أساساً في أنماط الاستهلاك المستوردة من المجتمعات الصناعية المتقدمة، لا سيما المجتمعات الغربية، وفي البذخ المفرط في اقتناء الكثير من المواد المظهرية والكمالية لا للحاجة إلى اقتنائها، وإنما للتباهي والتفاخر (العبادي، 1990).

وتؤكد معظم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية على أن للنمط دوراً محورياً في عملية التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج بصفة عامة، حيث استغلت عائداته المادية في عمليات التغيير والتنمية، ومن ثم أسهمت في انتقال تلك المجتمعات من حالة الكفاف والفقير إلى البذخ والإسراف، بل التبذير والاستهلاك. ومن مجتمعات ذات علاقات إنتاجية واضحة ومحددة إلى علاقات تتميز بالتشابك والتعقيد. ومن ثم لعبت عائدات النفط دوراً أساسياً في تطور وتغير تلك المجتمعات، وما نجم عن ذلك من تحولات في منظومة القيم على كافة الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي شكلت تحدياً للقيم التقليدية وظهور قيم جديدة. ومن هنا ظهر التناقض الحاد بين القديم والحديث مما شكل خليطاً مزدوجاً يجمع بين مكوناته عناصر ثقافية وقيمية تقليدية تعبر عن الخصوصية البنائية والثقافية لتلك المجتمعات، وعناصر ومكونات ثقافية وقيمية حديثة جاءت نتاجاً لانفتاح تلك المجتمعات على العالم الخارجي على الصعيدين: الإقليمي والعالمي (المطوع، 1992).

ويرى "يوسف صايغ" في سياق حديثه عن مفهوم "الرفاه أو الغنى" أن هذا المفهوم لا يعني ارتفاع معدلات الإنتاج السلعي، وإنما يعني ارتفاع معدلات الاستهلاك السلعي الذي تمكنت الدول الخليجية النفطية من تحقيقه وتمويله من تدفق عائدات النفط. ويلخص "صايغ" أبعاد هذا النمط الاستهلاكي في تلك الدول بقوله "بفضل تدفق العائدات النفطية وارتفاع الدخل وتزايد الإنفاق العام والخاص بوتائر مرتفعة أتاحت للمواطنين قدرة شرائية مكنتهم من رفع مستوى استهلاكهم وتحسين مستوى معيشتهم. غير أن مستوى الاستهلاك تحول وبسرعة فائقة إلى نزوع استهلاكي مفرط تعدى تلبية الحاجة

إعداد المرأة في المجتمع البحريني يسير بخطوات ملحوظة في هذا الاتجاه، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الدراسة الراهنة على الصعيدين: النظري والتطبيقي.

**فعلي الصعيد النظري** فإن ندرة الدراسات التي تناولت الثقافة الاستهلاكية في المجتمع البحريني بشكل عام، واتجاهات المرأة البحرينية نحو هذه الظاهرة بشكل خاص، يفرض علينا القيام بهذه الدراسة للتعرف على اتجاهاتهن نحو الاستهلاك، وكذلك التعرف على مظاهر الاستهلاك من جانب، ورؤيتهن للأساليب والوسائل الممكنة لضبط وترشيد الاستهلاك من جانب آخر.

وعلى الصعيد التطبيقي يتمثل هدف الدراسة في الكشف عن تأثير التحولات الاجتماعية والثقافية، ومدى تأثيرها على تغير أنماط الاستهلاك لدى المرأة البحرينية، وأيضاً مظاهر الاستهلاك لدى النساء البحرينيات، واتجاهاتهن نحو هذه الظاهرة. والعوامل المختلفة المسؤولة عن تشكيل تلك القيم والاتجاهات، وذلك بهدف رسم صورة واقعية حول سلبيات تلك الظاهرة على الواقع التنموي الراهن من جانب، ومدى إمكانية مواجهة تلك السلبيات في المستقبل من جانب آخر، وذلك مع الوضع في الاعتبار التحديات العالمية التي يواجهها المجتمع باعتباره جزءاً لا يتجزأ من سياق إقليمي عربي من ناحية، وسياق عالمي ودولي من ناحية أخرى.

#### ثانياً: مفهومات الدراسة:

تتعدد المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، ولذلك سوف نحدد تلك المفاهيم على النحو التالي:

#### 1 - مفهوم الثقافة الاستهلاكية:

لم يحظ مفهوم الثقافة الاستهلاكية باتفاق واضح ومحدد بين علماء الاجتماع، وبخاصة في علم الاجتماع الثقافي، وعلم اجتماع المعرفة. فعلى الرغم من اتساع وانتشار هذا المفهوم، إلا أنه مازال محل جدل وخلاف بين الباحثين باختلاف تخصصاتهم. كما أن مفهوم الثقافة الاستهلاكية ذو وجود تاريخي موغل في القدم، ولكنه اتخذ أشكالاً واضحة المعالم وبالغة التأثير على التطور التاريخي في مرحلتي المجتمع الصناعي الحديث، ومجتمعات ما بعد التحديث الراهن والتي تتم صياغتها الآن على الصعيد الكوني عبر ثورة الاتصالات،

القيم بصفة عامة، والقيم والتوجهات الاستهلاكية بخاصة. حيث لعبت الإعلانات المختلفة دوراً مؤثراً في تغيير اتجاهات النساء نحو السلوك الاستهلاكي. كما كان لاستخدام التكنولوجيا بأنماطها وأنواعها المختلفة أيضاً دوراً مؤثراً في هذا المجال ليس فقط على الصعيد الفردي، ولكن أيضاً على الصعيدين: الأسري والمجتمعي.

ولا شك في أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرض لها المجتمع البحريني خلال العقود القليلة الماضية قد صاحبها تغيرات في منظومة القيم الاجتماعية وما يرتبط بها من توجهات، ومن مظاهر تلك التغيرات الاتجاه نحو الاستهلاك المفرط بسبب الوفرة المالية والذي يمكن أن يتخطى حد إشباع الحاجات الأساسية إلى الإغراق في الكماليات التي قد تصبح بمثابة ضروريات (الدخيل، 1992).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مجال التنمية الشاملة، وما أفرزته تلك الجهود من نتائج إيجابية كثيرة على المستويين: الكمي والنوعي، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من المشاركة الاجتماعية الفعالة من مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع لاستمرار تلك الإنجازات. ولا شك في أن ثمة جهوداً كبيرة تبذلها الدولة في مجال تشجيع المرأة للدخول في مجال العمل والمشاركة الفعالة في عمليات التنمية، لذلك، فإن الأمر يتطلب مزيداً من تنمية الوعي الاجتماعي والثقافي من أجل دفع المرأة للعمل والإنتاج والبعد عن الإغراق في مظاهر الاستهلاك البذخي والتفاخري، والذي يمكن أن يشكل عقبة أمام عمليات التنمية على اختلاف مستوياتها، والتي تمثل إحدى أهم الأولويات بالنسبة للدولة.

#### أولاً: موضوع الدراسة وأهميته:

انطلاقاً مما سبق، فإن موضوع الدراسة الراهنة يتمثل في معرفة مدى تأثير التحولات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع البحريني في تغير أنماط الاستهلاك لدى المرأة البحرينية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة من النساء يمثلن مختلف الفئات الاجتماعية.

ولما كانت المرأة تمثل قطاعاً كبيراً من المجتمع واللاتي من المتوقع أن يقمن بدور فعال في عمليات التنمية خلال السنوات القادمة عن طريق المشاركة في مجالاتها المختلفة، لا سيما وأن

وثورة الإعلام والتكنولوجيات، والاكتشافات العلمية المذهلة (ستون، 1991).

ومن ثم، فإن مفهوم الثقافة الاستهلاكية يتم تقديمه الآن بصورة تتجاوز مفهوم الثقافة النخبوية الضيقة، وزيادة الاهتمام بالبعد الثقافي للطبقات الشعبية. بعبارة أخرى أن الثقافة الاستهلاكية قد جرى الترويج لها لكسر احتكار المعرفة وحق الجماهير بالثقافة المبسطة، بهدف إمتاع الطبقات الشعبية، ولكنها في الواقع الفعلي لم تكن سوى تحويل الثقافة إلى سلعة للاستهلاك الجماهيري. ولم يكن بمقدور هذه العملية أن تأخذ مداها الشمولي والكوني، إلا في إطار نهضة صناعية حديثة مهدت الطريق لمجتمعات ما بعد التحديث الراهنة، ومن ثم يمكن القول: إن مفهوم الثقافة الاستهلاكية هو مفهوم يعني بالدرجة الأولى ثقافة صناعية، بمعنى آخر صناعة ثقافية معدة للاستهلاك الجماهيري.

كما يعرف البعض الآخر الثقافة الاستهلاكية بأنها تلك الجوانب الثقافية المصاحبة للعملية الاستهلاكية، أي أنها مجموعة المعاني والرموز والصور التي تصاحب العملية الاستهلاكية والتي تضيء على هذه العملية معناها وتحقق دلالتها في الحياة اليومية، وفي ضوء هذا التعريف، فإن للثقافة الاستهلاكية جوانب مادية واضحة، إذ أنها تلتف بالأساس حول عملية استهلاك مادي، ولكن هذه الجوانب المادية لا يمكن فهمها وتحليلها واكتمال عناصرها، إلا بفهم الجوانب المعنوية المتصلة بها، والتي توسع من دائرة الثقافة الاستهلاكية لتشمل المعاني والرموز والصور المصاحبة لعملية الاستهلاك المادية. وتظهر المعاني والرموز والصور المصاحبة للعملية الاستهلاكية في مستويات ثلاثة هي: ما قبل العملية الاستهلاكية، في أثناء العملية الاستهلاكية، وأخيراً ما بعد الاستهلاك (زايد وآخرون، 1991).

ويرتبط مفهوم الثقافة الاستهلاكية بهذا المعنى بمجموعة أخرى من المفاهيم مثل: مفهوم النزعة الاستهلاكية Consumerism والتي تعني تحول معاني ورموز الاستهلاك إلى هدف في حد ذاته وذلك تحت تأثير الانتشار السريع لثقافة الاستهلاك وتحولها من خلال وسائل الاتصال الجماهيري إلى ثقافة جماهيرية. وكذلك مفهوم أسلوب الحياة Life Style والذي يشير إلى أنماط محددة وواعية من التفضيلات تميز السلوك

الاستهلاكي وتضيء عليه طابعاً متميزاً.

بينما ذهب فريق ثالث إلى تعريف الثقافة الاستهلاكية بأنها أساليب حياة الجماعة وطرائقها في العيش، أو هي نتاج النشاط الإنساني المعقد بجوانبه المادية وغير المادية (المطوح، 1992). فمن الواضح أن من الملامح الرئيسية للثقافة الاستهلاكية وجود عدد لا حصر له من السلع والمنتجات والتجارب المتنوعة التي تستهلك أو تقتنى أو يلتمس بها عامة الناس ويخططون لاقتنائها، إلا أن هذا الاستهلاك ليس مجرد استهلاك لأشياء أو منافع موجهة لتلبية احتياجات معينة. بمعنى آخر، أن الثقافة الاستهلاكية تستطيع من خلال الإعلان ووسائل الاتصال وطرائق وأساليب عرض السلع أن تقوض أركان الفكرة الأصلية لاستخدام السلع أو معناها، وأن تلصق بها صوراً وعلاقات جديدة تثير عدداً كبيراً من المشاعر والرغبات (ستون، 1991). في حين يرى آخرون أن الثقافة الاستهلاكية هي عبارة عن مجمل التصورات والسلوكيات والرموز المرتبطة باستهلاك السلع، وهي تصورات وسلوكيات ورموز تبدأ منذ أن يتعرض الفرد لمؤثرات الثقافة الاستهلاكية العامة من خلال وسائل الاتصال سواء الجماهيرية أو الشخصية مروراً بالعملية الشرائية نفسها بما فيها العلاقة بالأسواق والتصورات حولها وانتهاء بالاستهلاك ذاته (زايد وآخرون، 1991). وعلى هذا النحو يمكننا تحديد مفهوم الثقافة الاستهلاكية بأنها مجموعة المعاني والرموز والصور المصاحبة لعملية الاستهلاك بدءاً من تبلور الرغبة الاستهلاكية مروراً بالاستهلاك الفعلي وانتهاءً بما بعد الاستهلاك.

## 2- مفهوم أنماط الاستهلاك:

يصعب تحديد مفهوم الاستهلاك في العلوم الاجتماعية نظراً لاشتماله على مفاهيم فرعية لا يفهم إلا من خلالها. وخصوصاً إذا كان الاستهلاك يعرف على أنه استخدام السلع والخدمات والذي يختلف من فترة لأخرى ومن فرد لآخر ومن فئة اجتماعية لأخرى. ويفسر هذا الاختلاف من خلال مفهوم مستويات الاستهلاك Standard of Consumption والذي يشير إلى الأهداف التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها فيما يتصل بالاستهلاك، وهي الأهداف التي تحدد الطريقة التي تتفق بها الأسرة نقودها وينقلها هذا مباشرة إلى مفهوم أنماط الاستهلاك

وأن هذا يعد أفضل من مجرد التقليل من حجم السلع والخدمات المستهلكة (معدلات الاستهلاك).

ويتضح مما سبق، أن عملية الاستهلاك عملية متشابكة من حيث عواملها وأبعادها وآثارها، كما أنها ترتبط بالعديد من المفاهيم: القيم الاستهلاكية، التوجهات الاستهلاكية، السلوك الاستهلاكي، أنماط الاستهلاك، هذا يعني أن تلك العملية ليست فقط عملية اقتصادية، ولكنها أيضاً ذات أبعاد ومضامين اجتماعية وثقافية وأيديولوجية. ولذلك فإن فهمها وتفسيرها ومن ثم مواجهتها يتطلب الوعي بهذه الأبعاد والأمور. وإذا كانت الدراسة الراهنة تركز على التحولات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها - وما يزال - المجتمع البحريني خلال العقود الأخيرة وحتى الآن، وانعكاس تلك التحولات على التوجهات الاستهلاكية للمرأة، فإنه من الأهمية كذلك ضرورة التعرف على أنماط ونماذج السلوك الاستهلاكي الفعلي للنساء، وأساليب مواجهة تلك الظاهرة، والتي يعد انتشارها خطراً لا يهدد فقط الفرد والأسرة، ولكنه يهدد أيضاً الاقتصاد القومي وبرامج وسياسات التنمية والتي حققت حتى الآن إنجازات عديدة على كافة الأصعدة والمستويات.

### 3- مفهوم التحولات الاجتماعية والثقافية:

يُقصد بالتحولات الاجتماعية والثقافية إجرائياً تلك التغيرات التي تعرضت لها البنية الاجتماعية من حيث تغير البنية الطبقة وأنماط العلاقات الاجتماعية والأسرية، وأنساق التفاعل الاجتماعي، وأنماط السلوك الاجتماعي، وكذلك منظومة القيم الاجتماعية بما تتضمنه من عادات وتقاليد وأعراف ومبادئ وأخلاقيات، تلك التغيرات تنعكس - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - على أنماط السلوك الانساني المختلفة.

### ثالثاً: المدخل النظري للدراسة:

حظي موضوع الاستهلاك باهتمام كبير من قبل الباحثين في أكثر من علم من العلوم الاجتماعية، وهو ما يعبر عن مدى أهمية الموضوع. لقد كان الاستهلاك وفقاً لتعبير أحد الباحثين "الأرضية التي اجتمعت عليها باحثون من تخصصات مختلفة، تقع ما بين علم الاجتماع إلى علم الاقتصاد إلى علم النفس والأنثروبولوجيا، حتى أنه أتاح الفرصة للالتقاء بين علماء ما

Patterns of Consumption، والذي يشير إلى الطرق أو الأساليب التي تنفق بها النقود. إلا أننا يجب ألا ننظر إلى أنماط الاستهلاك في ضوء مضمونها الاقتصادي فقط، بل يجب توسيع نطاق هذا المفهوم وربطه بالعوامل الثقافية السائدة في المجتمع التقليدي منها والحديث (زايد وآخرون، 1991)

ومن ثم يمكننا تعريف أنماط الاستهلاك بأنها الأساليب التي تنفق من خلالها الأسرة أموالها لمواجهة حاجات بيولوجية واجتماعية وثقافية. ولذلك فإن هذا المفهوم لا يقتصر على استهلاك الطعام والشراب والسلع المختلفة فحسب، وإنما يتسع ليشتمل على الاستهلاك الموجه لإشباع حاجات اجتماعية وثقافية. ومن ثم يمكن تحديد أنماط الاستهلاك في نمطين أساسيين: الأول يتمثل في أنماط الاستهلاك العادية، وهي الأنماط التي تتصل بالإنفاق على الحاجات الإنسانية الأساسية. أما النمط الآخر فيتمثل في أنماط الاستهلاك غير العادية، وهي التي تتصل بالإنفاق في المناسبات الاجتماعية المختلفة (زايد وآخرون، 1991). وثمة تعريفات كثيرة للسلوك الاستهلاكي منها على سبيل المثال: حصول الأفراد أو الأسر على بضائع أو خدمات واستخدامهم لها (East, 1990)). وأيضاً يعرف السلوك الاستهلاكي بأنه الأفعال التي تتعلق مباشرة بالحصول على المنتجات والخدمات واستهلاكها، والتصرف فيها، بما في ذلك عمليات القرار التي تسبق هذه الأفعال وتلحقها (Bahavior, 1990)

ومن المفاهيم الأخرى التي ترتبط بعملية الاستهلاك، مفهوم "الاستهلاك المدعم أو الواعي Sustainable Consumption، ويعتبر هذا المفهوم كما تشير بعض التحليلات الحديثة بمثابة اصطلاح شامل لعدد من القضايا الأساسية مثل إشباع الحاجات، وتحسين نوعية الحياة، وتحسين كفاءة المصادر، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المجددة، وتقليل نسبة الفاقد، والأخذ بدورة الحياة، والأخذ في الاعتبار عامل المساواة. وأن شمولية هذه العناصر هي القضية الرئيسية وراء كيفية توفير نفس الخدمات أو مستوى أفضل لمواجهة المتطلبات الأساسية للحياة والطموحات لتحسين حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، إلى جانب تقليل الإضرار بالبيئة والمخاطر التي تلحق بالصحة البشرية. ومن ثم فالقضية الأساسية تتمثل في إلى أي حد يمكن تحقيق التحسن المطلوب في نوعية التلوث (نماذج استهلاكية)،

قد انفتحت على مجالات جديدة، إلا أنها في واقع الأمر، قد أسهمت بشكل فعال في دراسة مؤثرات الثقافة الاستهلاكية على الأفراد من حيث اتجاهاتهم وطموحاتهم الاستهلاكية المتطرفة والمتوازنة، وكذلك دراسة ديناميات النزعة الاستهلاكية وتأثيراتها على سلوك الفرد ونمط الشخصية (زايد وآخرون، 1991)

أما علماء الاقتصاد فقد انطلقوا في دراستهم للاستهلاك من فكرة سيادة المستهلك Consumer Sovereignty بمعنى أن العمليات الاقتصادية تتجه بالأساس نحو سد حاجات المستهلك. فالإنتاج والتبادل والتوزيع كلها تمثل وسائل، أما الاستهلاك فهو الغاية. ومن ثم ظل المدخل الأساسي لعلم الاقتصاد ينحصر في المدخل الكمي في دراسته لهذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة مستقلة. وعليه جاءت معظم التحليلات الاقتصادية مبتورة ومتمحزة لا تستطع الكشف عن العوامل والأسباب الأخرى المتصلة بالظاهرة، ومن ثم سرعان ما تحول اهتمام علماء الاقتصاد - نتيجة قصور هذا المدخل - إلى دراسة الاستهلاك باعتباره متغيراً تابعاً يتأثر بالعوامل الأخرى. حيث لا يمكن فصل السلوك الاستهلاكي عن المجتمع. ولذلك ظهرت اتجاهات نظرية جديدة أخذت تربط بين بحوث التسويق وعلم النفس بهدف فهم وتحليل هذه الظاهرة. كما ظهرت أيضاً النظريات متوسطة المدى حول السلوك الاستهلاكي والتي أخذت تركز على العديد من الموضوعات وبخاصة درجة الإقناع في السلوك الاستهلاكي، وتأثير وسائل الاتصال على الاختيار الاستهلاكي وكذلك تأثير التنشئة، وتطوير المهارات، وانتشار المنتجات الجديدة عبر السوق... الخ (زايد وآخرون، 1991)

وفي مقابل هاتين الفكرتين في تحليل التراث التقليدي للسلوك الاستهلاكي ظهر منظوران آخرا هما: **الفكر المؤسسي**، و**الفكر البيئي الشامل** اللذان يهتمان بتحليل دوافع وأبعاد السلوك الاستهلاكي في المجتمعات الغنية. فقد ظهر الفكر المؤسسي على يد " فيبلن " لنقد الفكر الاقتصادي التقليدي محدود الرؤية نظراً لانشغاله بكيفية توظيف الموارد النادرة عبر آلية السوق، دون الاهتمام بتحليل فائدة ما يتم إنتاجه واستهلاكه بالنسبة لصحة ومستقبل المجتمع. ومن ثم يرى " فيبلن " في كتابه " الطبقة المرفهة " أن الفترة السابقة للمرحلة الصناعية السابقة كانت تمثل فيها الثروة رمزاً للمكانة الاجتماعية العليا، أما في المرحلة الصناعية الحديثة فقد أصبح الهدر الاستهلاكي الملفت

كان يجمعهم في الوقت السابق أي اهتمام مشترك مثل علماء الاجتماع والأجناس" (Brembeck, 2004).

ولعل الاهتمام الأكبر الذي حظي به الموضوع كان في نطاق علم الاقتصاد، فالاستهلاك ظاهرة أو عملية ذات طابع اقتصادي في المقام الأول، ولعل الاهتمام الكبير الذي حظي به الاستهلاك من قبل علماء وباحثي علم الاقتصادي، يمثل دليلاً على أهمية العملية ذاتها، وما يرتبط بها من قضايا، بعضها اقتصادي مثل العرض والطلب، ومعدل الإنتاج وجودة الإنتاج والمنافسة... الخ من قضايا ذات طابع اقتصادي. والبعض الآخر ذو صبغة اجتماعية مثل المستوي الاجتماعي - الاقتصادي، وقد عبر أحد الباحثين عن مركزية موضوع الاستهلاك وأهميته في العلوم الحديثة بقوله " أن الدراسات في موضوع الاستهلاك والجديرة بالعناية، أكثر من أن تحصى من قبل باحث واحد أو حتى مجموعة من الباحثين" (Deaton, 1992).

ويعتبر موضوع الاستهلاك من الموضوعات التي اهتمت بها العديد من العلوم الاجتماعية وبخاصة علم النفس والاقتصاد والاجتماع، إلا أن كل علم من هذه العلوم قد اتخذ مداخل نظرية متعددة اختلفت باختلاف التخصص من جانب، وتوجهات الباحثين من جانب آخر. فقد اهتمت البحوث والدراسات النفسية بالتركيز على اتجاهات المستهلكين وسلوكهم بهدف الكشف عن الاختلافات بين آراء الناس واتجاهاتهم وبين سلوكهم الفعلي في مجال الاستهلاك. وكانت هذه البحوث والدراسات في البداية تركز على سلعة بعينها، ولكن لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث أدت التطورات المختلفة في مجال علم النفس إلى اتساع دائرته، حيث أخذ الاهتمام بدراسة الاستهلاك يتسع ليشمل أسباب ودوافع سلوك الشراء مع إبراز الفروق الفردية وبخاصة التي تميز بين الرجال والنساء. ومن ثم أصبحت الدراسات النفسية تتجاوز دراسة التناقض بين السلوك الاستهلاكي والاتجاهات المرتبطة به إلى دراسة الدوافع التي تكمن خلف هذا السلوك، والعوامل المؤثرة فيه (زايد وآخرون، 1991).

ولكن على الرغم من ذلك، فقد ظلت الدراسات النفسية المتعلقة بالاستهلاك متأثرة بالدراسات والبحوث الاقتصادية التي تمثل المصدر الأساسي للاهتمام بهذا الموضوع. ومن ثم جاءت معظم الدراسات النفسية يغلب عليها النزعة التطبيقية، وإن كانت

الاستهلاكي واللذين أثرا على البيئة: الأول هو النظرة المتفائلة للتاريخ والقدرة اللانهائية للاختراعات التكنولوجية التي تسمح بالتحويل المستمر للطبيعة إلى سلع وخدمات. والثاني يتمثل في الرغبة الاستهلاكية القوية التي خلقها النظام الرأسمالي في الوعي الإنساني، والتي أصبحت هدف العملية الحضارية. ومن ثم يؤكد هذا المنهج على أن النظام البيئي نظام غير خطي يحافظ ويجدد نفسه من خلال دورات وتقلبات مستمرة من الصعب التنبؤ بها. فهناك اتصال وتشابك بين جميع الأنظمة، فالأرض والنظام الكوني كله عبارة عن سلسلة متصلة ومتداخلة من الأنظمة التي لا يمكن النظر إليها بشكل مجزأ (طلبة، 1995).

وعلى الرغم من أهمية التحليلات النظرية المختلفة التي أسهم بها كل من علم النفس والاقتصاد في فهم وتحليل عملية الاستهلاك، إلا أنها جاءت تحليلات تجزئية تفصل الظاهرة عن سياقها السوسيو - تاريخي من جانب، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جانب آخر. ومن ثم جاء المدخل السوسولوجي لينطلق من نظرة شمولية لدراسة هذه الظاهرة، حيث لا يمكننا الفصل بين الجوانب النفسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الظاهرة.

وعلى الرغم من حداثة الاهتمام السوسولوجي بدراسة الاستهلاك والذي لم يظهر بشكل متخصص إلا في ثمانينيات القرن العشرين، إلا أنه كانت هناك محاولات متعددة لفهم تلك الظاهرة، وإن كان يغلب على تلك المحاولات صفة عدم التحديد. ولكن منذ الثمانينيات عقد العديد من المؤتمرات وأجريت بعض البحوث المتخصصة لدراسة الاستهلاك من المنظور السوسولوجي وإن كانت تتميز بالندرة حتى الآن.

ومن ثم سوف نتطرق الدراسة الراهنة من منظور سوسولوجي يتجاوز السلوكيات الفردية القائمة على الاختيار الفردي المعتمد على حساب التكلفة والعائد، أو على الدوافع والاتجاهات الفردية، بل النظر إلى السلوك الاستهلاكي على أنه ثقافة تتحرك عبر المجتمع وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات بين الأفراد والجماعات وبالفاعلات المستقرة في الجماعة. والنظر إلى الاستهلاك بوصفه ظاهرة أعمق من كونها ظاهرة مادية، حيث يشتمل الاستهلاك على جوانب مادية (تتبعكس في السلع والمقتنيات المختلفة) وأخرى معنوية اجتماعية ثقافية،

للنظر هو الرمز الأساسي لها (Tilman, 1993). وعلى هذا النحو يرى الفكر المؤسسي أن التطورات الإنتاجية والتقنية هي التي تحدد رغبات وخيارات المستهلك. ويركز منظروا هذا الفكر في تحليلاتهم على آليتين أساسيتين تسهمان في خلق الحاجة للاستهلاك هما: المحاكاة والسعي للمكانة الاجتماعية، والإعلانات والدعاية التجارية. وتعد الإضافة المهمة التي يقدمها هذا الفكر هي تحليل الآثار المترتبة على هذا النوع من الاستهلاك (عدا الهدر الاستهلاكي والإنتاجي الذي حدده فييلن) والمتمثل في:

1- اختلال التوازن بين إنتاج السلع الخاصة والعامة. حيث أن ارتفاع معدلات استهلاك سلع معينة يستدعي الحاجة إلى استهلاك سلع أخرى (Galbraith, 1991).

2- تزايد القروض الاستهلاكية وتسهيلات الدفع الاستهلاكي، حيث إن تأثير الإعلانات التجارية وبخاصة في الوقت الحالي مع وجود الدافع الاجتماعي للمحاكاة تؤثر على غالبية الأفراد القادرين وغير القادرين على مجاراتها. وهنا يظهر دور القروض الاستهلاكية وتسهيلات الدفع الاستهلاكي، هذا فضلاً عن دور الإعلانات في تغيير القيم المجتمعية تجاه الاقتراض (Ibid. 1990).

3- حدوث اختلالات اقتصادية كلية، فارتفاع معدلات الاستهلاك السلعي والمرتبطة بارتفاع حجم القروض والتسهيلات الاستهلاكية يتم عادة في فترات النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل، وبذلك يزيد الإنفاق الكلي، ومن ثم ترتفع معدلات التضخم (إسلام، 1990).

أما فيما يتعلق بالمنظور البيئي فيمكن تصنيفه إلى اتجاهين أساسيين هما: الأول ما يطلق عليه المنهج البيئي الميكانيكي والذي يعد امتداداً للفكر الاقتصادي التقليدي، ويقوم على أساس تحليل التكلفة والعائد Cost Benefit Analysis حيث يتم تقويم أي مشروع اقتصادي بناء على العائد الاقتصادي المتوقع في مقابل التكلفة الاقتصادية والبيئية المقومة بقيم مادية. أما الاتجاه الأخر، فيتمثل في المنهج البيئي الشامل، والذي تبناه الغرب خلال القرنين الماضيين والقائم على أن فلسفة التراكم المستمر للإنتاج والاستهلاك يمثل أحد العوامل الرئيسية في التدهور والاختلال البيئي الحالي. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن هناك عاملين مركبين يتحدان في أيديولوجية المجتمع

وانعكاس ذلك على منظومة القيم الاجتماعية، وما أفرزته من تحولات في التوجهات الاستهلاكية من جانب آخر. بل ووصف وتشخيص أنماط الاستهلاك الأكثر انتشاراً بين النساء البحرينيات، والأسباب والعوامل المختلفة المسؤولة عن ذلك، مع توضيح الوزن النسبي لتأثير تلك العوامل خلال السنوات الأخيرة.

أما فيما يتعلق **بعينة الدراسة**، فقد تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية غير الاحتمالية، وذلك عن طريق العينة المقصودة أو الغرضية على اعتبار أن تلك العينة تفي بغرض البحث. حيث وقع الاختيار على (20) امرأة بحرينية يمثلن مستويات اجتماعية وثقافية وعمرية متباينة، وتم توزيعها على النحو الآتي: (5) حالات من ربات البيوت، و(5) حالات من أعضاء الجمعيات النسائية، و(5) حالات من الموظفات، و(5) حالات من طالبات الجامعة.

وفيما يتعلق **بخصائص العينة**، فقد أوضحت التحليلات التي تتصل **بمستويات الأعمار** أن الغالبية العظمى تزيد أعمارهن عن 30 سنة (13) حالة، بينما بلغ عدد النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 22-26 سنة (6) حالات، وحالة واحدة أقل من 20 سنة. أما بالنسبة **للحالة الاجتماعية**، فقد أوضحت التحليلات أن (9) حالات من المتزوجات، و(9) حالات غير متزوجات، وحالتين موزعتين بين مطلقة وأرملة.

وبالنسبة **للمستويات التعليمية**، فقد جاءت الغالبية العظمى في فئة التعليم الجامعي (16) حالة، وحالتين من الحاصلات على الثانوية، وحالة حاصلة على الابتدائية وأخرى حاصلة على التعليم فوق الجامعي. وبالنسبة **للمهنة**، فقد تراوحت ما بين: موظفة ومهندسة وسكرتيرة وطالبة، وربة منزل، وعضوات في جمعيات نسائية. أما بالنسبة **لطبيعة المسكن**، فقد كشفت التحليلات أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يقمن في فيلات (17) حالة، وحالتين يقمن في بيت اسكان، وحالة واحدة تقيم في شقة. كما كشفت التحليلات أيضاً أن الغالبية العظيمة منهن يقمن في مسكن ملك مستقل.

أما بالنسبة **لأدوات جمع البيانات**، نظراً لطبيعة وخصائص عينة الدراسة، فقد تم تصميم استمارة مقابلة تضم مجموعة من العناصر والمحاور الرئيسية والفرعية التي ترتبط بموضوع الدراسة وأهدافها، حيث جاءت على النحو التالي: البيانات

تتجلى في عدة أبعاد منها أن عملية الاستهلاك نفسها عملية نفسية اقتصادية اجتماعية. هذا فضلاً عن أن الاستهلاك يمتد بوظائفه خارج نطاق الاستهلاك المادي، حيث لا يشبع الاستهلاك الحاجات المادية فحسب، بل أنه يدعم علاقات اجتماعية قائمة بالفعل، علاوة على أنه يخلق أشكالاً من التمايز الاجتماعي والتناقضات الطبقيّة.

ومن ثم تتبنى الدراسة الراهنة رؤية شمولية لفهم وتحليل ظاهرة الاستهلاك ليس فقط في عموميتها، وارتباطاتها الثقافية، ولكن أيضاً في ضوء النظر إلى الاستهلاك في جوانبه المادية والمعنوية، وجوانبه الظاهرة والكامنة، بل ودراسة الظاهرة في ضوء سياقها البنائي الثقافي والتحولات المختلفة التي تطرأ على المجتمع سواء بفعل العوامل الداخلية أو الخارجية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الدراسة الراهنة سوف تتطرق من رؤية نظرية وفكرية تراعى وضع الظاهرة في سياقها المجتمعي بكل ما يشتمل عليه من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية من جانب، والسياق الإقليمي بكل ما يتضمنه من انفتاح ثقافي وحضاري وإعلامي من جانب آخر، والسياق العالمي بكل ما يفرضه من آليات وتحديات تأتي في مقدمتها العولمة بأشكالها وأنماطها وتأثيراتها المختلفة. أي أن الدراسة سوف تتطرق من مدخل بنائي شمولي يراعى عمليات التداخل والتفاعل والمفصل بين هذه المستويات والأصعدة المختلفة.

وتتميز النظرة السوسولوجية بأنها تنظر للاستهلاك نظرة بنائية شاملة في ضوء التطورات التي خضع - ويخضع لها - المجتمع. فإذا كان الاستهلاك قد أصبح يمثل قاسماً مشتركاً بين المجتمعات والأفراد، وإذا كانت ثمة نزعة استهلاكية تنتسب إلى نفوس الأفراد، وسلوكياتهم الشرائية، فإن مرد ذلك إلى ظروف بنائية، تاريخية، ترتبط بتطور النظام الرأسمالي وتطور نظم الإنتاج والثقافة داخله.

#### رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

نظراً لأن الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في التعرف على تأثير التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمع البحريني على تغير أنماط الاستهلاك لدى المرأة، وذلك من خلال دراسة ميدانية، فإن الدراسة الراهنة تعتمد على الأسلوب الوصفي، وذلك لوصف وتشخيص تلك التحولات من جانب،

يتجه الصرف إلى الكماليات المادية واقتناء وسائل الترفيه والرفاهية وما إلى ذلك".

كما أشارت حالة أخرى إلى أن " أكثر مجالات الصرف والانفاق تعتمد على طبيعة الفرد أو المواطن نفسه وكيف يستخدم أمواله في أعمال أو شراء ملابس أو أطعمه أو تسوق أو شراء السيارات... وغيرها من الأمور الأخرى وغالباً ما يشتري المواطن ما لا حاجة له وفوق الحاجة بغرض رضا النفس والسعادة ومواجهة الملل أو بسبب تأثيرات معينة للإعلانات أو النظر إلى ما لدى الغير أي التقليد والمحاكاة للآخرين".

ولقد أشارت إحدى الطالبات "إذا المواطن متزوج متطلبات الأبناء والزوجة من جهة أخرى تهتم بمظهرها فتلجأ للسوق لشراء احتياجاتها الشخصية مثل الملابس والأحذية والعطور وأدوات التجميل وإذا كانت موظفة يزيد صرفها. وأنا أرى أن من حولي يلجأون إلى السوق أكثر لشراء الملابس والعبايا للعمل... وغير ذلك من السلع التي تهتم النساء".

نستنتج مما سبق، أنه على الرغم من تباين المستويات التعليمية والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لعينة الدراسة، إلا أن ثمة اتفاقاً بينهم على أن هناك مجالات أساسية ينفق فيها المواطن البحريني دخله تتمثل في: شراء مستلزمات المعيشة من المواد الغذائية، والانفاق على تعليم الأبناء وخاصة في المدارس الخاصة، هذا إضافة إلى الانفاق على السفريات والعلاج والملبس بأنواعه المختلفة إلى جانب الانفاق على شراء الكماليات من أدوات تجميل وملابس وخاصة بالنسبة للمرأة بصورة عامة. وأن تزايد معدلات الانفاق بهذا الشكل لا يمكن فهمها إلا في إطار التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع البحريني على كافة الأصعدة والمستويات.

## 2- الاعتماد على الخدم:

أكدت جميع الحالات على أنهم يعتمدون على الخدم في المنازل، وأن عدد الخدم يتراوح ما بين 1-3 من الخدم (سائق وخادمة ومربية للأبناء)، وأن الاعتماد على الخدم في المنازل أصبح يمثل ضرورة من ضرورات الحياة في ظل التغيرات التي يمر بها المجتمع البحريني بصورة عامة والأسرة البحرينية بخاصة. كما أكدت جميع الحالات على ان هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي تجعل الأسر البحرينية تعتمد على عدد

الأساسية، بيانات عن سكن الأسرة، بيانات عن التوجهات الاستهلاكية، بيانات عن العوامل المؤثرة في التوجهات الاستهلاكية، بيانات عن أساليب ضبط وترشيد الاستهلاك.

وفيما يتعلق بأساليب تحليل البيانات، فقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفي ويتمثل في تحليل البيانات والمعطيات الميدانية من واقع التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها المجتمع البحريني، ومن ثم المرأة البحرينية في سياق التحولات المحلية والإقليمية والعالمية.

## خامساً: الدراسة الميدانية:

تضمنت الدراسة الميدانية عدة محاور جاءت على النحو الآتي:

## أولاً: التوجهات الاستهلاكية:

### 1- مجالات الانفاق:

كشفت البيانات والمعطيات الميدانية الموضحة في المقابلات التي تمت مع عينة الدراسة على أن ثمة اتفاقاً عاماً بين النساء على اختلاف مستوياتهن التعليمية والمهنية والعمرية على مجالات متنوعة ومتعددة ينفق المواطن البحريني فيها الدخل، تمثلت في: المأكل والملبس والعلاج والمواصلات والمدارس الخاصة، والصيانة والكهرباء والمياه والهواتف النقالة، والايجارات. وشراء السيارات، إضافة إلى السفريات والأمور الخاصة بالضيافة وتقديم الهدايا في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

ولقد أشارت إحدى الحالات وهي عضوة في جمعية نسائية إلى أهم مجالات الانفاق على حد قولها " المسكن يعتبر من الأولويات في الحياة، فالمواطنين ينفقون على السكن سواء بأخذ قروض للبناء أو إيجار منزل وأيضاً ينفقون على الغذاء فهو شيء أساسي في الحياة سواء كان في المنزل أو من خلال الخروج للمطاعم أو من خلال شراء الحاجات الأساسية والمستلزمات الشهرية من المواد الغذائية".

وفي السياق ذاته اشارة حالة أخرى إلى مجالات الإنفاق على النحو الآتي "تبدأ بمستلزمات الحياة الضرورية من غذاء وملبس ومسكن انتقلاً إلى وسيلة مواصلات وإذا توافرت تلك

دور مهم في حياة الأبناء. كما أن المنازل اليوم أكبر بكثير من البيوت سابقاً فالعمل زاد والأم لوحدها لا تستطيع تربية الأبناء والقيام بواجبات المنزل لوحدها مع ضغوطات المدارس".

وفي السياق نفسه أكدت إحدى الطالبات "الاعتماد على بعض الخدم للضرورة إذ يتطلب المنزل المكون من عدة غرف ويسكنه عدد من الأفراد كعائلة كبيرة إلى عدد أكبر من العاملين مقارنة بالأسر الصغيرة التي تسكن بيوت صغيرة أو شقق فقد تحتاج الأولى في بعض الأحيان إلى ما يزيد عن 5 عاملين من السائقين والخدم والطباخ وعامل الزراعة والمربية وما إلى ذلك أما الثانية فقد تكفي باثنتين فقط من الخدم".

نستنتج من البيانات والتحليلات التي قدمتها عينة الدراسة على اختلاف مستوياتهن أن هناك اتفاقاً بينهن على أن الاعتماد على الخدم في المنازل (السائق والمربية والخدمة)، قد أصبح يمثل ضرورة أساسية بالنسبة للأسرة البحرينية، وأن هذا يرجع إلى التغيرات التي شهدتها الأسرة خلال العقود الأخيرة، وبخاصة بعد خروج المرأة للعمل، وتراجع أدوارها المنزلية بصورة عامة، وفي مجال رعاية الأبناء وتربيتهم بخاصة. كما أن الاعتماد على عدد كبير من الخدم أصبح يمثل ظاهرة عامة تعكس المحاكاة والتقليد والمباهاة أمام الأسر الأخرى، وخاصة الأسر الغنية.. وهذه المظاهر جميعها تعكس بدرجة كبيرة تراجع أدوار الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، وخاصة أدوار المرأة وعلى وجه التحديد المرأة العاملة. كما أن التطورات التي أصبحت عليها المساكن من حيث الاتساع، قد تتطلب الاعتماد على عدد كبير من العمالة المنزلية، على عكس أنماط المنازل التي كانت منتشرة من قبل.

### 3- المناسبات التي يزيد فيها استهلاك الأسرة:

وفيما يتعلق بوجهات نظر عينة الدراسة حول المناسبات التي يزيد فيها استهلاك الأسرة عن الاستهلاك العادي أو اليومي، فثمة اتفاق بينهن على أن استهلاك الأسر البحرينية يزيد بشكل واضح خلال الأعياد والأفراح والمناسبات الاجتماعية المختلفة، كما أنه يزيد كذلك في حالة استقبال الأسرة للضيوف سواء من الأقارب أو من العائلات الأخرى التي تربطهم بالأسرة علاقات مصاهرة. كما أن معدلات الاستهلاك تزيد أيضاً في الإجازات الصيفية بسبب السفريات للخارج، كما أنها تزيد كذلك

كبير من الخدم، جاءت هذه العوامل على النحو الآتي: الاتكالية والاعتماد على الخدم في تربية الأبناء وتحمل المسؤولية، المظاهر ليحث الناس أنه من الطبقة الراقية، انشغال الوالدين في العمل، وأيضاً بسبب المشاكل الصحية التي تمنع الأم عن تأدية الأعمال المنزلية. إضافة إلى أن الاعتماد على الخدم أصبح يمثل جانب مهم للوجاهة الاجتماعية.

ولقد عبرت إحدى الطالبات عن ذلك "عدم تحمل المسؤولية وخصوصاً مسؤولية تربية الأطفال ورعايتهم، والتعود على وجود الخادمة منذ الصغر، وتوافر المقومات المادية لتغطية أجور الخدم، والتقليد بعض الأسر تريد أن تقلد جيرانها وأقاربها وأصدقائها بكثرة عدد الخدم، هذا إضافة إلى كثرة الأعباء المنزلية، وتغير نمط الحياة العصرية ففي السابق كانت الأسرة مركبة والغرف صغيرة وكانت الأم تقوم بكل الأعباء المنزلية". وأشارت إحدى الحالات وهي موظفة إلى ذلك "وجود الخدم في المنازل يعتمد على المستوى المادي فكلما زاد الدخل زادت معدلات الاتفاق وكلما كبر المسكن كلما احتاج إلى إضافة عمالة جديدة بالإضافة إلى امتلاك الكثير من السيارات التي تحتاج إلى من يعتني بها".

كما عبرت إحدى عضوات الجمعية النسائية عن رأيها في أسباب اعتماد الأسر البحرينية على عدد كبير من الخدم بقولها "تغير نمط الحياة الحديثة بحيث أصبحت المرأة تشارك في جميع ميادين العمل مما أدى إلى الحاجة لمن يساعد ويشارك في الأعمال المنزلية بالإضافة إلى تغير أشكال المنازل وأحجامها والمرافق التابعة لها مما يتطلب مزيد من العمالة المنزلية للقيام بأعمال النظافة... وغيرها من الأعمال الأخرى التي تتصل بتربية الأبناء".

في حين أشارت حالة أخرى وهي ربة منزل حاصلة على الشهادة الجامعية إلى أن هناك أسباباً كثيرة مسؤولة عن اعتماد الأسر البحرينية على عدد كبير من الخدم، وذلك على النحو الآتي: "الحياة سابقاً كانت آمنة أكثر من الآن يذهب الأبناء إلى الفرجان ليلعبوا مع أبناء الجيران مثلاً أو ترسل الأم ابنها مشياً لاقتناء بعض الحاجات لها ويرجع سالماً أما الآن الحياة ليست آمنة ترسل الأم الخادمة كمرقب للأبناء أينما كانوا وهذا للأسف يجعلهم يتكلمون على الخدم واعتمادهم على أنفسهم يقل كما أن الأبناء اليوم لا يتحملون المسؤولية وأصبح للخدمة أو المربية

شراء ما يحتاجه الطفل بدلاً من شراء هدية قد تكون موجودة لديه ولا يحتاجها. وفي حفلات أعياد الميلاد بالنسبة للأطفال الاناث أفضل تقديم هدية من الذهب".

بينما أكدت حالة أخرى (طالبة جامعية) "أغلب الهدايا التي تقدمها أسرتي هي المبالغ المالية وأيضاً العطور والمجوهرات ولكن غالباً ما تكون الهدايا في صورة مبالغ نقدية". وفي السياق ذاته أكدت إحدى الحالات (عضوة في جمعية) على "أن الهدية تتحدد حسب المناسبة فمثلاً عند العودة من قضاء فريضة الحج أفضل أن أقدم شوكولاتة وحلويات. أما في حالات الولادة سواء أكان المولود ذكر أو أنثى تكون الهدايا عبارة عن ملابس أو احتياجات المولود، وفي عيد الفطر وعيد الأضحى تقدم الحلوى والشوكولاتة والمكسرات".

#### 5- الولايم وقيمة ومظاهر الانفاق عليها:

تعتبر الولايم والعزائم من المظاهر التي تعبر عن مظاهر الانفاق ليس فقط بالنسبة للأسرة البحرينية، ولكن أيضاً بالنسبة للأسرة الخليجية والعربية بصورة عامة، وهذه الولايم غالباً ما تتم في المناسبات الاجتماعية المختلفة، ولقد عبرت الغالبية العظمى من عينة الدراسة على أن عدد الولايم التي تقيمها أسرهن في السنة الواحدة تتراوح ما بين وليمتين وأكثر من ثلاث ولاثم، وأن متوسط الانفاق على هذه الولايم يتراوح ما بين 100 دينار و1000 دينار للوليمة الواحدة، وأن هذا يتوقف على الظروف المادية والاقتصادية والمعيشية للأسرة من ناحية، وطبيعة المناسبة وعدد الحضور من ناحية أخرى. كما أن هناك ولاثم تقيمها بعض الأسر تزيد معدلات الانفاق فيها عن ذلك بكثير. وإقامة الولايم يعكس بدرجة معينة معدلات الاستهلاك وأنماطها بالنسبة للأسرة البحرينية بصورة عامة، كما يعكس في الوقت ذاته تباين واختلاف الظروف الاقتصادية والمعيشية لتلك الأسر. وتؤكد التحليلات السابقة على حقيقة أساسية تتمثل في أن ثمة تغيرات قد طرأت على الاتجاهات والقيم، وبخاصة تلك التي تتعلق بالسلوك الاستهلاكي، وأن هناك مجالات جديدة أصبحت تحتل أهمية خاصة لدى المواطن البحريني، تلك المجالات الجديدة لا شك في أنها تمثل انعكاساً للتغيرات والتحولت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرض لها المجتمع خلال العقود القليلة الماضية، كمجالات الإنفاق على الهاتف

مع بدايات دخول المدارس، حيث شراء مستلزمات الأبناء إضافة إلى مصروفات المدارس التي تشهد تزايداً مستمراً عاماً بعد عام. ولقد أشارت إحدى الحالات إلى ذلك "تتزايد الطاقة الشرائية في الأعياد وخلال شهر رمضان، وبخاصة في الأغذية والمشروبات، كما أن التغيرات المناخية تلعب دور كذلك ففي بداية موسم الشتاء والصيف يتزايد الاستهلاك، حيث شراء الملابس والأغذية، إضافة إلى موسم بداية الدراسة".

كما أكدت حالة أخرى "أن شهر رمضان يعتبر من أكثر الأشهر استهلاكاً سواء من ناحية الغذاء أو من ناحية إقامة العزائم والولايم للأهل والأقارب، كما أن شراء ملابس العيد في نهاية شهر رمضان تزيد معدلات الاستهلاك، وفي الصيف بسبب الاستعداد للسفر لقضاء الإجازة الصيفية تزيد معدلات الاستهلاك والانفاق على تذاكر السفر والإقامة والفسح وغير ذلك من أمور".

وفي السياق ذاته أشارت إحدى الحالات إلى ذلك "يزيد استهلاك الأسر البحرينية عموماً في الأعياد حيث استقبال الأهل والجيران وفي الأفراح والمناسبات والسهرات والاحتفالات والأعراس وتقديم الهدايا وخاصة في الأفراح وأعياد الميلاد وحفلات الخطوبة والحنة... وغيرها من المناسبات العائلية الأخرى".

#### 4- طبيعة الهدايا التي تقدمها الأسرة في المناسبات المختلفة:

لا شك في أنه من الأمور والمظاهر التي تعكس التضامن العائلي والاجتماعي في المجتمعات العربية ظاهرة تقديم الهدايا في المناسبات الاجتماعية المختلفة، وتتحدد نوع الهدية المقدمة وفقاً لطبيعة المناسبة من ناحية، ودرجة القرابة والمعزة من ناحية أخرى. ولقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية على أن الهدايا تتراوح بين المبالغ المالية والمجوهرات والعطور والملابس، إضافة إلى الهدايا التي تتمثل في الأدوات المنزلية وخاصة بالنسبة للعروسين.

ولقد أشارت إحدى الحالات (ربة منزل) إلى ذلك "تتحدد نوع الهدايا المقدمة حسب نوع المناسبة أو الشخص نفسه، فمثلاً في هدايا الزواج أفضل تقديم مبلغ من المال أو قطعة من الذهب لأنه يعتبر كنوع من المساعدة للزوجين أيضاً في مناسبة الولادة نفضل تقديم مبلغ من المال يستطيع الشخص المقدم له الهدية

العوامل والمتغيرات: المحلية والإقليمية والعالمية قد لعبت دوراً أساسياً في إحداث تلك التغيرات من أهمها: انتشار التعليم، وتطور وسائل الإعلام المختلفة، وتطور نظم الاتصال، والاعتماد على العمالة الوافدة، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا وبخاصة المنزلية، وكذلك ارتفاع مستويات الدخل، ناهيك عن انفتاح المجتمع على المجتمعات الأخرى إقليمياً وعالمياً. كما أنه ينبغي أن نضع في الاعتبار السياسات والبرامج التنموية التي نفذتها الدولة، والتي حققت إنجازات واضحة على كافة الأصعدة والمستويات.

لقد اهتمت النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة الاستهلاك بتحديد العوامل المختلفة التي تدفع الأفراد إلى السلوك الاستهلاكي، واتجهت بحوث ودراسات عديدة إلى محاولة الكشف عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تحدد مسار هذا السلوك وخصائصه. وتشير المعطيات النظرية والبيانات والنتائج الأمبريقية لتلك الدراسات إلى أن العملية الاستهلاكية تؤثر فيها مجموعة من الظروف التي يعيش المستهلك في ظلها، والتي تشكل لديه الدوافع الاستهلاكية وتحدد اتجاهاته للإنفاق.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الكشف عن العوامل المؤثرة في التوجهات الاستهلاكية للمرأة البحرينية يمثل محوراً أساسياً من محاور الدراسة الراهنة. ولما كان من الصعوبة الحديث عن كل العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات النساء، ومن ثم سلوكهن الاستهلاكي، فإننا سوف نكتفي بالتعرف على بعض العوامل بهدف الكشف عن التأثيرات النسبية لكل منها من وجهة نظر عينة الدراسة، باعتبار أن تلك العوامل تسهم بدرجة أو بأخرى في تشكيل توجهاتهن من ناحية، وسلوكهن الاستهلاكي من ناحية أخرى. حيث تكشف البيانات الميدانية المعبرة عن وجهات نظر (عينة الدراسة) حول بعض العوامل التي تؤثر عليهن وتدفعهن لشراء السلع أو الإقبال على شرائها. ويأتي في مقدمة هذه العوامل الحديث مع الزميلات والمعارف والأصدقاء، وعامل التنزيمات المتكررة على السلع، وكذلك أسلوب عرض السلع في المحلات. وعامل الإعلانات في الصحف والمجلات. وأيضاً الإعلانات في التلفزيون، ومدى قرب الأسواق... وغيرها من العوامل الأخرى المؤثرة.

وتعتبر وسائل الاتصال الجماهيري من أخطر المؤثرات

والجوال والإنترنت، والإنفاق على المظاهر بشكل عام، ومجالات الإنفاق على الخدم والمريات والعمال والتسوق. وكذلك الإنفاق على التعليم وتلبية متطلباته واحتياجاته. وثمة مجالات أخرى تقليدية ينفق فيها المواطن جانباً من دخله مثل المأكل ومستلزمات المعيشة، والعلاج، والمرافق والخدمات، كالكهرباء والمياه، وإقامة الولايم... وغيرها من المجالات الأخرى، والتي يشكل معظمها متطلبات أساسية للحياة.

وهذا يعني أن التغيرات التي تعرض لها - وما يزال - المجتمع البحريني ليست - بحال من الأحوال - تغيرات جذرية. فثمة تغيرات قد أصابت بعض القيم التقليدية، وتغيرات أخرى أفرزت قيماً جديدة. ومن ثم ظهرت اتجاهات وسلوكيات جديدة بشكل واضح في مجالات الإنفاق البذخي والاستهلاكي، مما يؤكد على أن التغيرات في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية دائماً ما تكون تغيرات تدريجية وليست جذرية. وأنه إذا كانت بعض القيم قد اختفت تماماً في ظل التغيرات والتحولات التي يمر بها المجتمع. فلا شك في أن قيماً أخرى ما تزال موجودة ومستمرة ومتعايشة مع القيم الجديدة التي تفرزها التحولات السريعة التي يعيشها المجتمع. فالمجتمع البحريني شأنه شأن المجتمعات العربية والخليجية يمثل جزءاً من سياق إقليمي ودولي. ومن ثم يتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالتحولات والتغيرات التي تحدث على المستويين الإقليمي والعالمي.

### ثانياً: العوامل المؤثرة في التوجهات الاستهلاكية:

لا شك في أن التوجهات الاستهلاكية تتأثر بمجموعة من العوامل، تلك العوامل تُعد انعكاساً لمنظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع. ولما كانت القيم الاجتماعية والثقافية تتأثر بالتغيرات البنائية التي يتعرض لها المجتمع خلال مراحل تطوره المختلفة، فإن تلك التوجهات وما يرتبط بها من أنماط سلوكية استهلاكية تُعد بدورها نتاجاً لهذه التغيرات.

والواقع أن بعض الدراسات والبحوث التي تناولت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرضت لها المجتمعات الخليجية بصورة عامة، والمجتمع البحريني بخاصة خلال العقود الأخيرة، قد أوضحت أن ثمة مجموعة من التغيرات تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية في المجتمع، الأمر الذي صاحبه تغيرات واضحة على مستوى الاتجاهات والسلوك. وأن ثمة مجموعة من

وأكدت إحدى الحالات الأخرى (عضوة في جمعية) على أن هناك عوامل تؤثر على شراء السلع أو الإقبال على شرائها، على حد قولها "الاعلانات التجارية تعتبر عاملاً مهماً جداً في الإقبال على شراء السلعة، والكلام الذي يكون مكتوب في الاعلان يؤثر أيضاً. كما أن الأفراد الذين يعملون في المحلات يؤثرون في عملية الشراء عند تقديم النصيحة في شراء سلعة معينة بدل من سلعة أخرى. وأيضاً الأصدقاء والأقارب يؤثرون بدرجة كبيرة عند الحديث عن تجاربهم وما هو الأفضل والأسوأ". وفيما يتعلق بمدى تأثير المرأة البحرينية بالوافدين المقيمين، فيمكن القول أن انفتاح المجتمع البحريني على المجتمعات الأخرى على الصعيدين: العربي والعالمي قد صاحبه زيادة في معدلات العمالة الوافدة من مختلف المجتمعات والثقافات. ومن جانب آخر، فقد أكدت العديد من الدراسات أيضاً على أن ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في المجتمع قد صاحبه تأثيرات كثيرة بعضها إيجابي، والبعض الآخر سلبي ليس فقط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيد الثقافي والقيمي. ومن بين تلك القيم ما يرتبط بالتوجهات والسلوك الاستهلاكي.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الكشف عن بعض المجالات والجوانب التي تتأثر بها المرأة البحرينية من الوافدين المقيمين يُعد مطلباً مهماً في الدراسة الراهنة، وذلك باعتباره أحد العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر على التوجهات الاستهلاكية لهن، حيث تشير البيانات الميدانية إلى أن هناك مجموعة من المجالات التي تتأثر بها النساء من الوافدين المقيمين في الدولة. من تلك المجالات التي تتأثر بها معرفة أحدث الموضوعات، ومعرفة أنواع جديدة من الأطعمة، ومعرفة ماركات السلع ومعرفة أماكن الأسواق.

ولقد أشارت إحدى الحالات (طالبة جامعية) إلى ذلك "أعتقد أن المرأة البحرينية متفقة ولها شخصيتها المستقلة التي تمكنها من الثبات على المبادئ والقيم المجتمعية لذلك هي لا تتأثر ولكنها تؤثر في الوافدين والمقيمين". بينما أكدت حالة أخرى "ربة منزل على" تتأثر ببعض العادات أو القيم التي من الممكن أن تكون خاطئة مثل التدخين وبصفة خاصة الشيخة فهي من الأشياء الدخيلة على المجتمع البحريني حيث نرى النساء في العلن يمارسن هذا السلوك".

الفاعلة الآن في تشكيل العديد من أنماط السلوك. وأنه لم يعد هناك مجال للشك فيما تمارسه هذه الوسائل من تأثير، خاصة في مجال الإعلان عن السلع، وبالتالي ترويج الثقافة الاستهلاكية. وأن العديد من الكتابات والتحليلات تؤكد على أن الدول الرأسمالية من خلال وسائل إعلامها ذات الإمكانات التكنولوجية الضخمة تسعى إلى التغلغل في الحقل الثقافي في البلدان النامية، للتأثير على أنماط السلوك وفرض قيم تتلاءم مع مصالحها. وهي توظف المادة الثقافية والإعلامية لنقل الأفكار والأنماط الاستهلاكية والسلوكية في الغرب إلى بلدان العالم النامي عن طريق إعادة تشكيل قيم واتجاهات مواطني تلك البلدان وأدواقهم، بحيث تتماشى مع مقتضيات السوق العالمية، ومع ما تقدمه الشركات العملاقة متعددة الجنسيات. كما تشير دراسات عديدة إلى أن البلدان العربية بعمامة والخليجية بخاصة ليست استثناء من هذا التأثير، حيث تتعرض لغزو إعلامي وثقافي من جانب العالم الرأسمالي الغربي يؤثر على عناصر عديدة منها عنصر السلوك الذي يتمثل في نشر النزعة الاستهلاكية الترفيه.

وثمة شواهد ومعطيات ميدانية تؤكد على مدى تأثير تلك العوامل في التوجهات والسلوك الاستهلاكي للمرأة البحرينية، حيث أشارت إحدى الحالات إلى ذلك "الحاجة للسلعة في المرتبة الأولى ثم سعرها أو نوعيتها وتأثير الأصدقاء والأقارب إلى جانب تأثير الدعاية والإعلان عن السلع وكذلك التخفيضات". كما أكدت حالة أخرى (موظفة) على ذلك "الحاجة للتغيير سواء في الأدوات المنزلية أو الملابس وكذلك بسبب التخفيضات التي تكون مناسبة لشراء بعض الاحتياجات من السلع وأيضاً حب امتلاك ما هو جديد في عالم الالكترونيات وأيضاً جودة السلع".

وفي السياق ذاته أكدت إحدى الحالات (طالبة جامعية) على ذلك "الحاجة أولاً ثم الدعاية والاعلان واستخدام بعض الأساليب في الترويج للسلع تشعر أو توهم المشتري على أنه بحاجة لغرض ما في حين أنه ليس كذلك. ثم يأتي حب وهواية اقتناء بعض الأشياء فالصبيان الذين يميلون للرياضة مثلاً نراهم أكثر إقبالاً على المستلزمات الرياضية والنساء يميلون إلى المكياج وأدوات التجميل والعطور. فالهوايات والعمر تؤثر بشكل كبير على الإقبال لشراء سلعة معينة".

يفضلن الذهاب إليها، إلا أن وجهات نظرهن قد تباينت في تحديد تلك الأسواق بصورة أكثر دقة، حيث أشارت إحدى الحالات (موظفة) في سياق حديثها عن الأسواق التي تفضل الذهاب إليها "سوق المنامة المركزي للخضروات والفاكهة واللحوم والأسماك، وسوق الرفاع المركزي وبردادات اللولو الرفاع وكارفور المنامة". في حين أشارت حالة أخرى "أذهب إلى سوق المحرق الشعبي وأحياناً الجمعيات والأسواق الشعبية، لكن بشكل عام أنا أفضل الأسواق الشعبية والمجمعات لتنوعها وبالقالات أيضاً".

أما عن السلع والأشياء التي تفضل النساء البحرينيات شرائها، فثمة اتفاق عام بين حالات الدراسة على بعض السلع التي يفضلن شرائها هي: الشنط والملابس والعطور والاكسسوارات والساعات والأجهزة المنزلية، والمكياج وأدوات التجميل ومستحضرات الشعر والوجه، والعبايات والنظارات الشمسية، والمجوهرات... وغيرها من السلع الأخرى التي تشكل جانباً كبيراً من اهتمام المرأة الخليجية عموماً والمرأة البحرينية على وجه الخصوص.

### ثالثاً: ضبط وترشيد الاستهلاك:

ثمة اتفاق عام بين حالات الدراسة على ضرورة وأهمية أن يتجه الناس عموماً في البحرين إلى ترشيد سلوكهم الاستهلاكي، وثمة شواهد ميدانية تؤكد على وجهات نظر حالات الدراسة على الرغم من اختلاف مستوياتهن التعليمية والاجتماعية وظروفهن المعيشية بصورة عامة.

فقد أكدت إحدى الحالات (موظفة) على ضرورة ترشيد الاستهلاك في المجتمع، وذلك على حد قولها "يجب أن يتحد الناس إلى ترشيد الإنفاق في جميع أمورهم اليومية والشهرية والسنوية وخصوصاً الظروف التي من الممكن أن يتعرض لها البيت سواء في حالة المرض أو التقاعد عن العمل أو فقدان عائل الأسرة لا قدر الله".

كما أشارت حالة أخرى (عضوة في جمعية نسائية) على ذلك "يجب ترشيد الانفاق لأن التدبير نصف المعيشة وديننا الحنيف حثنا على الاقتصاد ونهانا عن التبذير فلا بد من تغيير هذا السلوك الاستهلاكي البغيض وبالتالي فوضع قاعدة استهلاكية ثمينة إلا وهي أن لا نشترى إلا للحاجة وليس كلما

وفي السياق ذاته أشارت حالة أخرى (عضوة في جمعية) إلى مدى تأثير المرأة البحرينية بالعمالة الوافدة، "الاقتصاد والتدبير في الأمور الشرائية ومدى حاجة الوافدين بعضهم لبعض لذلك تعلمت لا بد من مساعدتهم والحفاظ على النعمة...وممكن أن تتأثر المرأة البحرينية ببعض الثقافات والعادات من الوافدين المقيمين في عدة نواحي مثل اللبس وأمور تتعلق بالطبخ والأطعمة وبعض أساليب الحياة".

كما أكدت حالة أخرى (موظفة) "الملابس الشفافة أو بعض الأطعمة مثل ما هو حاصل في الوقت الحالي تأثر النساء البحرينيات بالملابس المغربية وأيضاً إدخال الزفة المغربية في الأعراس والتأثر بطرق تقديم الأطعمة على الثقافات مثل الأطباق المغربية والأواني المغربية".

ومن جانب آخر، فإن معرفة اتجاهات النساء عينة الدراسة حول الأسواق اللاتي يفضلن الذهاب إليها يُعد مطلباً أساسياً من متطلبات الدراسة الراهنة، وذلك للكشف عن تأثير هذا المتغير على التوجهات الاستهلاكية لهن من جانب، وسلوكهن الاستهلاكي من جانب آخر. حيث كشفت استجابات حالات الدراسة عن تباين آرائهن وتصوراتهن حول الأسواق اللاتي يفضلن الذهاب إليها، وهي على النحو الآتي: الأسواق التي بها بضاعة متميزة، والأسواق الهادئة، والأسواق القريبة من مناطق سكنهن، والأسواق الأرخص سعراً أو الأسواق الأعلى سعراً، وكذلك الأسواق المزدهمة.

ويمكن القول أن السمة العامة المشتركة بين جميع الحالات تتمثل في تأكيدهن على أن لديهن توجهات استهلاكية، تلك التوجهات تُترجم إلى سلوكيات فعلية يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، حيث يذهبن للأسواق على اختلاف أنواعها ومستوياتها (سواء تلك التي تعرض بضاعة متميزة، أو تلك التي تعرض بضاعة رخيصة الأسعار، أو الأسواق القريبة من مناطق إقامتهن، أو الأسواق الهادئة). الأمر الذي يؤكد على أن لديهن توجهات استهلاكية، تلك التوجهات هي بدورها نتاج لتوجهات عامة أضحت منتشرة في المجتمع نتيجة للتغيرات المختلفة التي يمر بها على كافة الأصعدة والمستويات. هذه التغيرات ذاتها تُعد نتاجاً لمجموعة من العوامل والمتغيرات المتداخلة والمتفاعلة (محلية وإقليمية وعالمية).

وعلى الرغم من الاتفاق بين الحالات على الأسواق اللاتي

النساء والمؤسسات المجتمعية المختلفة لكيفية ترشيد السلوك الاستهلاكي.

### 1- دور النساء في ترشيد الاستهلاك:

كشفت التحليلات التي تعبر عن وجهات نظر حالات الدراسة أن هناك مظاهر سلوكية عامة يجب على النساء عموماً أن يلتزم بها من أجل ترشيد استهلاكهن منها:

- التقليل من الإنفاق على الملابس والعطور والأحذية والشنط وأدوات المكياج والتجميل، حيث تنفق الطالبات على شراء هذه السلع مبالغ مالية كبيرة، يمكن استخدامها في أغراض أخرى مفيدة. حيث تمثل تلك السلع سلعاً استهلاكية في المقام الأول. هذا إلى جانب ضرورة عدم التقيد بشراء ماركات معينة من تلك السلع.
- التقليل من استخدام الهاتف.
- أن يكون لدى النساء الرغبة والإرادة القوية لترشيد الاستهلاك.
- التقليل من استخدام السيارات بدون فائدة.
- إنفاق المصروف في الأشياء والأغراض الضرورية والابتعاد عن مظاهر التفاخر والمباهاة، وعدم الاكتراث بكلام الصديقات والأقارب وحديثهن عن الشراء والسلع والمظاهر التفاخرية. توجيه الأسرة أيضاً لضرورة الإنفاق على الضروريات فقط، وتحقيق التوازن بين الدخل والنفقات.
- مراعاة المرأة لظروف أسرتها وبخاصة الظروف المادية وعدم الضغط عليها.
- توعية الأسرة بضرورة التقليل من عدد الخدم، وخطورة الاعتماد عليهم بشكل أساسي.
- أن تقدم المرأة النصح والتوجيه لزميلاتها بضرورة ترشيد السلوك الاستهلاكي.

وفي هذا السياق ذكرت إحدى الحالات (موظفة) إلى أن هناك وسائل تتصل بدور النساء أنفسهم، وذلك على حد قولها "ضرورة توعية النساء بمبادئ الدين الاسلامي وما يفرضه علينا من أخلاقيات، وكذلك إحاطة النساء بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المجتمع والتي تتطلب ترشيد الاستهلاك". ونظراً لأن عملية ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي تتطلب تصافر جهود كبيرة من الجهات والمؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، فإن تلك الجهود لا يجب أن تتوقف عند مستوى

عجبنا شيء في السوق جديد اشتريناه فهذا إسراف ويزخ". كما عبرت حالة أخرى (طالبة جامعية) عن وجهة نظرها على حد قولها "يجب على الشخص أن يحدد الأولويات والثانويات في حياته على حسب دخله ومستواه المعيشي وأن يسعى للحد من التبذير في الأشياء غير الضرورية، وبذلك يستطيع أن يوفر من دخله ما يستطيع أن يستثمره لاحقاً لأن النعمة قد تزول بالإسراف والتبذير".

وفي السياق ذاته عبرت حالة أخرى (موظفة) عن وجهة نظرها بالقول "نحن مقدمون على ظروف صعبة وقاسية بعد انخفاض أسعار النفط وتوجه الدولة إلى الاقتصاد وربما فرض ضرائب وارتفاع أسعار الكهرباء والماء ووقود السيارات ومن ثم ارتفاع عام وبشكل ملحوظ في أسعار جميع السلع سواء الغذائية أو غيرها".

أما المجالات التي ينبغي أن يتم فيها ترشيد الاستهلاك من وجهة عينة الدراسة، فتمتد اتفاق عام في وجهات نظر الحالات على المجالات التالية: التقليل من الإنفاق على الملابس وخاصة الثمينة، التقليل من الإنفاق على العطور والمكياج وأدوات التجميل، المجوهرات التي لا تحتاج إليها، وتقليل عدد الخدم، تقليل عدد السيارات، تقليل حجم الإنفاق على السكن.

وقد أشارت إحدى الحالات (ربة منزل) إلى ذلك "عدم الاسراف في شراء المواد الغذائية التي تتلف بسرعة، والحد من طبخ الغذاء الكثير وإلقاء ما تبقى في القمامة وإن كان لا بد فيجب إعطائه للفقراء والمحتاجين والعمال، وأيضاً الحد من شراء السلع الكمالية، وضرورة وضع ميزانية للبيت وتوزيعها التوزيع السليم، وأشد على تطبيق مبدأ التوفير ولو بالقليل احتياطاً للأيام القادمة".

### رابعاً: آليات ووسائل ضبط وترشيد الاستهلاك:

نظراً لخطورة قضية الاستهلاك، وبخاصة الاستهلاك الترفي أو البذخي، وما ينتج عنه من تأثيرات سلبية ليس فقط على مستوى المستهلكين وأسرهم، ولكن أيضاً على المستوى المجتمعي بصورة عامة، فمما لا شك في أن ضبط وترشيد الاستهلاك يعتبر إجراءً مهماً لتجاوز تلك التأثيرات السلبية وتفاديها. ومن ثم، فالأمر يتطلب التعرف عن آراء عينة الدراسة ووجهات نظرهن حول الأساليب والآليات التي يجب أن تتبعها

- عدم الإسراف في شراء الألعاب للأطفال.

### 3- دور المؤسسات التعليمية في ترشيد الاستهلاك:

إذا كان للأسرة دوراً ينبغي أن يكون واضحاً وملموساً في مجال ضبط وترشيد الاستهلاك، فلا شك في أن للمؤسسات التعليمية أيضاً دوراً لا يقل في أهميته عن دور الأسرة. وإذا كانت الأسرة تتولى عملية التنشئة الاجتماعية، فالدور الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات التربوية والتعليمية (دور الحضنة، المدارس، المعاهد، الجامعات) ينبغي أن لا يتعارض مع دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، كما أنه ينبغي في ذات الوقت أن يكون دوراً مكملاً لدور الأسرة والمؤسسات الأخرى في مجال ضبط وترشيد الاستهلاك.

وثمة اتفاق بين حالات الدراسة على أن هناك دور مهم للمؤسسات التعليمية في عملية ترشيد الاستهلاك جاءت على النحو الآتي:

- تطوير المناهج ومحتوى المقررات الدراسية، بحيث تتضمن القيم التي تؤكد على ضرورة ترشيد الاستهلاك، وتوعية الطلاب بأهمية ذلك.

- ضرورة عمل مجالات علمية تتناول موضوعات تتعلق بأساليب ترشيد الطلاب لسلوكهم الاستهلاكي، وتؤكد على خطورة المبالغة في الاستهلاك وأضراره المختلفة على الفرد والأسرة والمجتمع.

- نشر الوعي بين الطلاب بأهمية ترشيد الاستهلاك.

- عدم المبالغة في استهلاك الموارد التعليمية.

- التقليل من استهلاك الكتب الدراسية.

- ترشيد استهلاك الحافلات والمحافظة عليها.

- إقامة الندوات للتوعية بأهمية ضبط وترشيد الاستهلاك.

- أن يكون المعلمين قدوة للطلاب في سلوكياتهم الاستهلاكية.

- توعية الطلاب بخطورة الاستخدام المبالغ فيه للخدم والمربيات.

- ترشيد استهلاك أجهزة الكمبيوتر والمحافظة عليها.

- إقامة المعارض والندوات الإرشادية لتوعية وتوجيه الطلاب.

- إقامة المعسكرات لتدريب الطلاب على كيفية ترشيد سلوكهم الاستهلاكي.

التوجيه والإرشاد، وإنما ينبغي أن تُترجم إلى برامج وخطط واضحة ومحددة لتحقيق هذا الهدف. ولذلك فقد تطلب الأمر ضرورة الكشف عن الوسائل المختلفة التي يمكن من خلالها ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي، والدور الذي يجب أن تقوم به تلك المؤسسات.

ولقد كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن آراء النساء (عينة الدراسة) حول الدور الذي ينبغي أن تقوم به تلك المؤسسات لضبط وترشيد الاستهلاك، وبخاصة الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية والمؤسسات الأهلية على النحو الآتي:

### 2- دور الأسرة في ضبط وترشيد الاستهلاك:

ثمة اتفاق بين حالات الدراسة على عدة إجراءات عملية ينبغي على الأسرة أن تقوم بها من أجل ترشيد الاستهلاك، وقد جاءت وجهات نظرهن على النحو الآتي:

- التربية والتنشئة الصحيحة للأبناء وغرس قيم الاعتدال في الإنفاق.

- المحافظة على العادات والتقاليد وقيم الآباء والأجداد.

- مراقبة الأبناء بشكل مستمر ومحاسبتهم على سلوكياتهم.

- التقليل من الولائم التي ينفق عليها مبالغ طائلة.

- القيام بوضع خطة بالأمور والأشياء الضرورية التي تحتاجها الأسرة.

- التقليل من عدد السلع الكمالية.

- التقليل من الإنفاق على السفر والرحلات والترفيه.

- الاقتصاد في استخدام الكهرباء والماء.

- تقليل الإنفاق على الهاتف والإنترنت.

- التقليل في عدد الخدم والعمال.

- التخفيض في المصروفات العامة.

- عدم تلبية كل رغبات الأبناء ومطالبهم إلا بعد دراسة واعية واقتناع وبخاصة في مجال إنفاق الأموال. واعطاء الأبناء المصروف الذي يكفيهم فقط، ومراقبتهم في عمليات الإنفاق والشراء.

- أن يكون الآباء قدوة للأبناء في مجال ترشيد الاستهلاك، وعدم الإسراف البذخي والتفاخري على الأطعمة.

- التقليل من التردد على الأسواق وشراء السلع غير الضرورية.

- التقليل من الإنفاق على حفلات الزواج والمناسبات العائلية.

#### 4- دور المؤسسات الإعلامية في ترشيد الاستهلاك:

يمكننا القول أنه نظراً للتطور الذي تشهده أساليب الاتصال والإعلام المختلفة (المقروءة والمسموعة والمرئية) وبخاصة خلال السنوات القليلة الماضية وحتى الآن نتيجة للتغيرات العالمية على كافة الأصعدة والمستويات، وعلى وجه الخصوص الصعيد الثقافي والقيمي، فلاشك في أن ثمة دوراً مؤثراً لوسائل الإعلام وبخاصة التلفزيون في نشر القيم الاستهلاكية، وما تعكسه تلك القيم من أنماط سلوكية يغلب عليها الطابع الاستهلاكي. فانتشار القنوات الفضائية بكل ما تقدمه من برامج وأعمال فنية تؤثر بشكل واضح على منظومة القيم الاجتماعية، الأمر الذي يصاحبه زيادة مستمرة في التوجهات الاستهلاكية. تلك التوجهات رغم أنها تختلف من شريحة اجتماعية لأخرى، ومن مستوى ثقافي لآخر، إلا أنها أصبحت تمثل ظاهرة عامة. وحول أهمية الدور الذي ينبغي أن تقوم به وسائل الإعلام المختلفة لمواجهة تلك الظاهرة، ومن ثم الحد من خطورتها، فإن الغالبية العظمى من حالات الدراسة قد أكدنا على بعض الأمور والمهام التي يجب على تلك الوسائل القيام بها لتحقيق هذا الهدف. ويمكننا إجمالها فيما يلي:

- ضرورة التقليل من الإعلانات التي تقدم عن الكثير من السلع وبخاصة ذات الطابع الاستهلاكي.
- ضرورة أن تركز الإعلانات على السلع الجيدة والضرورية فقط، والتقليل من عرض الإعلانات التافهة والزائفة التي تفود الفرد إلى عملية المبالغة في الشراء.
- أن تصدر مجلات متخصصة تتناول عرض موضوعات تتعلق بسليبات المبالغة في الاستهلاك، وتوضح سبل وأساليب ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي.
- ضرورة التركيز على الأعمال الفنية الجيدة (الأفلام والمسلسلات والبرامج) التي تحث الجماهير على ترشيد وضبط سلوكهم الاستهلاكي.

وانطلاقاً من ذلك فإن للإعلام المحلي والعربي دوراً أساسياً ينبغي أن يوجه لخدمة قضايا المجتمع ومواجهة مشكلاته. ولما كانت ظاهرة الاستهلاك أصبحت تمثل خطراً يهدد مصالح المجتمع واستمرار عمليات التنمية، فإنه ينبغي أن توجه تلك الوسائل وبخاصة التلفزيون للحد من خطورة تلك الظاهرة من خلال ما يقدمه من برامج وإعلانات، ومن ثم فإن الأمر يتطلب

تطوير السياسات الإعلامية لتحقيق هذا الهدف.

#### 5- دور المؤسسات الدينية في ترشيد الاستهلاك:

أكدت حالات الدراسة على مجموعة من المهام التي ينبغي على تلك المؤسسات القيام بها، وذلك لما لها من تأثير قوي للحد من ظاهرة الاستهلاك، وتوضيح مدى خطورتها على الفرد والأسرة والمجتمع. وقد جاءت اقتراحات الحالات مركزة على ما يلي:

- أن يقوم أئمة المساجد بتوعية وإرشاد الناس بخطورة الاستهلاك، وضرورة الالتزام بعدم التبذير وذلك استناداً إلى النصوص القرآنية والأحاديث النبوية.
- تكثيف المحاضرات والندوات واللقاءات مع رجال الدين وبخاصة من خلال التلفزيون لتوضيح الجوانب السلبية للاستهلاك البذخي والترفي، والتذكير بعقوبة المبذرين.
- نشر الوعي الديني بين النساء للاعتدال في الإنفاق.
- تذكير الناس بأهمية التبرع بالمال وليس التباهي والتفاخر به. نستنتج مما سبق أن قضية الاستهلاك تمثل قضية معقدة ومتشابكة وذات أبعاد وجوانب مختلفة، فهي ليست قضية اقتصادية فحسب، ولكنها فضلاً عن ذلك قضية اجتماعية ثقافية. ومن ثم فإن مواجهتها والحد من خطورتها يتطلب تضافر جهود عديدة لمؤسسات متنوعة. فدور الأسرة في مواجهة تلك القضية يرتبط بدور المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية، ومن ثم ينبغي أن يتم التنسيق بين هذه المؤسسات جميعها من أجل التوصل إلى أساليب ووسائل ملائمة لمواجهتها.

#### 6- دور المؤسسات الأهلية في ترشيد الاستهلاك:

إلى جانب المؤسسات الرسمية، فقد أكدت حالات الدراسة على دور المؤسسات غير الرسمية أو الأهلية (مؤسسات النفع العام) في تنمية الوعي الاجتماعي والثقافي لأبناء المجتمع، الأمر الذي يمكن أن ينعكس بوضوح على اتجاهاتهم وسلوكهم الاستهلاكي. وتضم المنظمات التطوعية سلسلة عريضة من المؤسسات، بما فيها الجماعات النسائية، والجماعات التقليدية للتعاون في العمل، ومنظمات الادخار، والجماعات الدينية المحلية، والمنظمات الأخرى على مستوى المجتمع المحلي التي أنشأها السكان من أجل تهميتهم الخاصة، وهي بمثابة محاولات

الاستهلاك وما تعكسه من قيم وتوجهات قضية متشابكة ومترامية الأطراف، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بدراستها من قبل الكثير من المتخصصين على مستوى العلوم الاجتماعية وبخاصة (علم النفس، وعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع). وأنه على الرغم من تباين واختلاف تلك التخصصات من جانب، واختلاف الرؤى النظرية والفكرية والأيدولوجية للباحثين والمهتمين من جانب آخر، واختلاف وتباين حجم الظاهرة وعواملها وآثارها من مجتمع لآخر من جانب ثالث، فإن ثمة إجماعاً على أن الانتشار الواسع للاستهلاك وبخاصة البذخي أصبح يمثل تهديداً لعمليات التنمية ليس فقط على مستوى المجتمع البحريني، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات العربية بشكل عام.

3- انطلقت الدراسة من رؤية شمولية لفهم وتحليل ظاهرة الاستهلاك ليس فقط في عموميتها وارتباطاتها الثقافية، ولكن أيضاً في ضوء النظر إلى الاستهلاك في جوانبه المادية والمعنوية، وجوانبه الظاهرة والكامنة. هذا فضلاً عن ضرورة فهم الظاهرة وتحليلها في ضوء السياق البنائي الثقافي، والتحولات المختلفة التي تطرأ على المجتمع بفعل التداخل والتفاعل بين العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية. أي أن الدراسة تبنت مدخلاً بنائياً شمولياً، وذلك مكننا إلى حد كبير من الكشف عن أبعاد الظاهرة وعواملها وآثارها المختلفة اعتماداً على معطيات الدراسة الميدانية.

4- فيما يتعلق بمظاهر التوجهات الاستهلاكية، فقد كشفت البيانات الميدانية عن مجموعة من النتائج تتعلق بأهم مجالات إنفاق أو صرف الدخل بالنسبة للمواطن البحريني، وعدد الأجانب الذين يشتغلون في منزل الأسرة (عمال وخدم ومربيات)، ومتوسط الأجور التي يحصلون عليها، والعوامل المسؤولة عن اعتماد بعض الأسر على عدد كبير من الخدم، وأهم المناسبات التي يزيد فيها استهلاك الأسرة عن الاستهلاك العادي، وتكاليف هذه المناسبات.

5- فيما يتعلق بأهم مجالات إنفاق أو صرف الدخل بالنسبة للمواطن، فقد جاءت على النحو التالي: الهاتف والجوال والانترنت، شراء مستلزمات الأبناء والزوجة، أجور الخدم والعمال، التسوق، الإنفاق على المظاهر بشكل عام، الإنفاق على التعليم وشراء أغراض المدارس، صيانة المنزل

ملموسة يبذلها السكان من أجل توفير احتياجاتهم عن طريق الجهود التعاونية، ومن ثم تدعيم عمليات التنمية الشمولية في الدولة.

نستنتج من تحليل استجابات النساء (عينة الدراسة) أن قضية الاستهلاك تمثل قضية متشابكة وذات أبعاد وجوانب كثيرة، كما أنها أضحت تشكل خطراً ليس فقط على مستوى الفرد والأسرة، ولكن أيضاً على مستوى الاقتصاد القومي. ومن جانب آخر، فهي ليست قضية اقتصادية فحسب، ولكنها فضلاً عن ذلك تمثل قضية اجتماعية ثقافية. ومن ثم فإن مواجهتها والحد من خطورتها يتطلب تضافر جهود متعددة للأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية، وكذلك المؤسسات الأهلية (مؤسسات النفع العام والعمل التطوعي)، وضرورة التنسيق بين هذه المؤسسات من أجل الوصول إلى أساليب ووسائل ملائمة لمواجهتها.

#### خامساً: استخلاصات الدراسة:

1- كشفت التحليلات النظرية عن أنه إذا كانت تلك التحولات تبدو واضحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فلا شك أنها أكثر وضوحاً على الصعيد الثقافي والقيمي. وعلى الرغم من أن هناك اتفاقاً بين التحليلات النظرية التي توصلت إليها الدراسة الراهنة، وبخاصة فيما يتعلق بأن تلك التغيرات لم تكن - بحال من الأحوال - تغيرات جذرية، فإن الواقع الاجتماعي يؤكد على أن هناك تغيرات يشهدها المجتمع البحريني على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، ومن ثم الصعيد القيمي. وأنه إذا كانت بعض القيم التقليدية قد اختفت بفعل التغيرات السريعة التي يتعرض لها المجتمع، فإن الكثير من عناصر ومكونات المنظومة القيمية ما تزال مستمرة وذات فاعلية وتأثير كموجهات للسلوك الاجتماعي. فضلاً عن ظهور العديد من القيم الجديدة والتي تُعد نتاجاً مباشراً لتلك التغيرات. هذه القيم الجديدة أسهمت بدرجة أو بأخرى في تشكيل جانباً كبيراً من ثقافة ووعي واتجاهات المواطن البحريني، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على الجوانب السلوكية، وبخاصة ذات الطابع الاستهلاكي.

2- أوضحت التحليلات والمناقشات النظرية أيضاً أن ظاهرة

التالي: التقليل من الإنفاق على الملابس، التقليل من الإنفاق على العطور، تقليل عدد الخدم، تقليل عدد السيارات، تقليل حجم الإنفاق على السكن.

9- ونظراً لأن عملية ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي تتطلب تضافر جهود كبيرة من الجهات والمؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، فإن تلك الجهود لا يجب أن تتوقف عند مستوى التوجيه والإرشاد، وإنما ينبغي أن تُترجم إلى برامج وخطط واضحة ومحددة لتحقيق هذا الهدف. ولذلك فقد تطلب الأمر ضرورة الكشف عن الوسائل المختلفة التي يمكن من خلالها ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي، والدور الذي يجب أن تقوم به تلك المؤسسات.

10- أخيراً أن قضية الاستهلاك تمثل قضية مجتمعية متشابكة وذات أبعاد وجوانب كثيرة، كما أنها أضحت تشكل خطراً ليس فقط على مستوى الفرد والأسرة، ولكن أيضاً على مستوى الاقتصاد القومي. ومن جانب آخر، فهي ليست قضية اقتصادية فحسب، ولكنها فضلاً عن ذلك تمثل قضية اجتماعية ثقافية. ومن ثم فإن مواجهتها والحد من خطورتها يتطلب تضافر جهود متعددة للأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية، وكذلك المؤسسات الأهلية (مؤسسات النفع العام والعمل التطوعي)، وضرورة التنسيق بين هذه المؤسسات من أجل الوصول إلى أساليب ووسائل ملائمة لمواجهتها.

وشراء أثاث جديد، إقامة الولائم، شراء سيارة جديدة، المجاملات والزيارات العائلية، المأكّل ومستلزمات المعيشة، شراء الملابس، العلاج، المجوهرات، متطلبات الزواج، العطور، لوازم السيارات وصيانتها، الكهرباء والمياه.

6- كشفت البيانات الميدانية أيضاً أن المناسبات التي يتزايد فيها استهلاك الأسر عن الاستهلاك العادي، فقد جاءت متنوعة على النحو التالي: حفلات الزواج، الأعياد (الفطر والأضحى)، شهر رمضان، الولائم، بدء العام الدراسي، السفر والرحلات، الإجازات الصيفية، الجلسات العائلية والحفلات الخاصة، مهرجان التسوق، حفلات النجاح والتخرج، أعياد الميلاد، مناسبات العزاء. وهذا يؤكد على أن عملية الاستهلاك تُعد عملية متصلة ومستمرة على مدار السنة في ظل تلك المناسبات المختلفة.

7- فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في التوجهات الاستهلاكية، فقد كشفت الدراسة عن أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على النساء وتدفعهن على الإقبال لشراء السلع، حيث جاءت تلك العوامل من وجهة نظرهن كما يلي: الحديث مع الزميلات والمعارف والأصدقاء، التزيينات المتكررة على السلع، أسلوب عرض السلع في المحلات، الإعلانات في الصحف والمجلات والتلفزيون، وأخيراً قرب الأسواق.

8- فيما يتعلق بالمجالات التي ينبغي أن يتم فيها ترشيد الاستهلاك من وجهة نظر النساء، فقد جاءت على النحو

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية

أحمد زايد، فتحي أبو العينين، السلوك الاستهلاكي للطفل العربي الخليجي: تحليل سوسيولوجي، شئون اجتماعية، العدد 47، الشارقة، 1995، ص 5.

مسعود ضاهر، الثقافة الاستهلاكية ومستقبل الثقافات المحلية في المرحلة الراهنة، في: مايك فيذر ستون، الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة، ترجمة محمد عبد الله المطوع، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 1991، ص 5 - 6.

مايك فيذر ستون، الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة، ترجمة محمد عبد الله المطوع، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت،

1991، ص ص 9 - 11.

مسعود ضاهر، الثقافة وتحديات الثقافة الاستهلاكية العالمية، شئون عربية، العدد 71، سبتمبر 1992، ص 25 - 32.

محمد نائر، الإنسان والمنظومة القيمية في المجتمع العربي الاستهلاكي، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، العدد 92، مايو 1992، ص ص 72 - 73.

فتحي أبو العينين، سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية، دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربية، ندوة قضايا التغيير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، الدوحة 25 - 28 فبراير 1989، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، 1991، ص 421.

عبد الله بن حسن العبادي، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي،

206 - 207.

أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري: أنماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، 1991، ص 28.

أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، العدد 152 الكويت، أغسطس 1990.

مصطفى كمال طلبه، إنقاذ كوكبنا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

توفيق عبد الله يعقوب، تدفق البرامج التليفزيونية الأجنبية وقضايا الإنتاج المحلي، دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، شؤون اجتماعية، العدد 2، 1989، ص 23.

عبد الله بو جلال، الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 147، 1991، ص 47.

منظور نقدي، المستقبل العربي، العدد 14، أكتوبر 1990، ص 114-117.

محمد المطوع، التغيير القيمي في مجتمع الإمارات، في: طه حسين حسن وآخرون، دراسات في مجتمع الإمارات، سلسلة كتب مجلة شؤون اجتماعية، العدد 4، الجزء الرابع، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، 1992، ص 326 - 327.

يوسف صايغ، المستقبل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد 87، السنة التاسعة، بيروت، 1986، ص 36.

إقبال الرحماني، الهدر الاستهلاكي في المجتمعات الغنية: رؤية مغايرة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 27، العدد 1، جامعة الكويت، 1990، ص 42.

عبد الكريم الدخيل، الشخصية الخليجية: المؤثرات والخصائص، شؤون اجتماعية، العدد الخامس والثلاثون، 1992، ص ص

### المراجع الأجنبية

Leslie Sklair, " Globalization", In "Sociology Issues and Debates (ed). Macmillan Press LTD.1999.pp.238-330.

Daniel Yergin and Joseph Stanislaw, " The Commanding Heights: The Battle between Government and the Marketplace that is Remaking the Modern world, New York: Simon and Schuster.1998.

Galal A. Amin, " Egypt's Economic predicament. A study in the interaction of external pressure, 1960-1990, Social, Economic and Political Studies of Middle east, V.51. New York, 1995.

John J. Macionis, " Society the Basics", Second Edition, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1994. pp.270-272.

Robert East, " Changing Consumer Behavior", Cassel Educational Limited, London, 1990. p.1.

James F.Engel Roger D.Biackwell, and Paul w.

Miniard," Consumer Behavior, Sixth Edition, The Dryden Press, Chicago, 1990.p.3.

Helene Brembeck, Elusive Consumption, Berg, New York , 2004 , p., 1 -Angus Deaton – author, Understanding Consumption, Oxford University, Oxford, 1992, p. ix

T. Veblen, the theory of the Leisure class, In: R. Tilman (ed.) A.Veblen , theasury, M. F. Sharpe ,New York London , 1993 P. 72 .

J. Galbraith , The Affuent Society , Penguin Books , 1991, P. 194 .

Ibid., P. 148 .

C. Buarque , The End of Economics , Zed ltd . , London & New Jersey , 1993 .

F. Capra, The Turning Point , Flamingo , Common , M. London,1938.

## Social and Cultural Transformations and the Changing of Consumption Patterns of Bahraini Women Field Social Study

*Mooza Isa Salman Aldoy\**

### ABSTRACT

The theme of this study is to know the impact of social and cultural changes experienced by the Bahraini society in changing consumption patterns of Bahraini women, through a field study on a sample of women who represent different social groups.

The study is based on the descriptive method, to describe and diagnose these transformations on one side, and the impact on the system of social values, and the resulting in consumer trends on the other hand. It also describes and diagnoses the most common consumer patterns among Bahraini women. Twenty Bahraini women were chosen randomly as samples to meet the purpose of this research. They represent varied social, cultural and age levels. The interview was used as a tool to collect field data.

The results of the study include:

1. Areas of expenditure or income spending of the citizen:

The results of this study are as follows:

telephones, mobiles, Internet, purchase of children's and wives' requirements, wages of servants and workers, shopping, expenditure on luxuries in general, on education and the purchase of school items, home maintenance and the purchase of new furniture, feasts, buying a new car, courtesy and family visits, food and living supplies, buying clothes, health care, jewelry, marriage requirements, accessories, car maintenance, electricity and water.

2. The issue of consumption represents a social inter-related issue of many dimensions and aspects. It has become a threat not only on the individual and family level, but also at the level of the national economy. On the other hand these issues are not only an economic issues, but also they represent a social and cultural issues. Thus, facing and reducing this danger requires efforts from families, educational, media and religious institutions.

**Keywords:** Consumption Patterns, Social Transformations, Cultural Transformations.

---

\* Assistant Professor, Department of Social Sciences, College of Arts,  
University of Bahrain.

Received on 22/8/2017 and Accepted for Publication on 14/1/2018.